

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

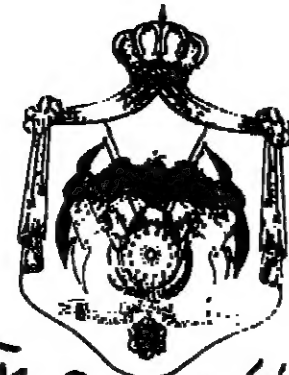
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الميمونه الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ٢٧/٥/١٩٨٦

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي



هكذا من الأهل



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١ حزيران سنة ١٩٨٦ م العدد ٣٤٠٢

## الفرس

صفحة

- ٩٩٩ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠٠٠ قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٦ قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية  
١٠٠٩ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠١٠ قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ قانون الفل  
١٠١٨ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠١٩ قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٦ قانون معدل لقانون ادارة اماكن الدول  
١٠٢٢ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠٢٣ قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية  
١٠٢٤ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠٢٥ قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦ قانون معدل لقانون العمل  
١٠٢٦ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠٢٧ قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٦ قانون معدل لقانون العمل  
١٠٢٩ قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٦ قانون معدل لقانون العمل  
١٠٣٠ نظام رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٦ نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية  
١٠٣٢ نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ نظام معدل لنظام الجبان الطبية العسكرية  
١٠٣٤ اتفاق سياحي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية  
١٠٣٦ بروتوكول تعاون بين وزارة النفط العراقية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية الاردنية  
١٠٣٨ تعديل التعريفة الكهربائية  
١٠٤١ تخفيض تعريفة ائتمان المياه  
١٠٤١ اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور  
١٠٤١ اعلان بطلان قوانين مؤقته  
١٠٤٢ امر دفاع صادر عن رئيس الوزراء  
١٠٤٢ تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ تعليمات الدوام والمطل ومواعيد الامتحانات في كليات المجتمع العامة والخاصة  
١٠٤٣ قرار صادر من وزير الزراعة  
١٠٤٤ قرار صادر من وزير الصحة والزراعة - المياه العادمة  
١٠٤٥ تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٦

مديرية المطابع العسكرية

## إعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٧٦ قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٩٩ تاريخ ١٩٧٦/١/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١ المشار اليه .

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

هكذا من الأهل

## نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦

قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تكل القرينة

|                   |   |
|-------------------|---|
| على خلاف ذلك .    | القوات المسلحة  |
| القيادة العامة    | وزير الدفاع او من ينوبه خطياً .   |
| الوزير            | القائد العام للقوات المسلحة .   |
| القائد العام      | رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة .  |
| رئيس هيئة الأركان | الواجبات المترتبة على كل أردني وفق احكام هذا القانون .  |
| خدمة العلم        | كل أردني ترتبت عليه خدمة العلم وفق احكام هذا القانون .  |
| المكلف            | كل من انتسب باختياره للقوات المسلحة لمدة معينة وبالشروط التي تضعها القيادة العامة .   |
| المجنّد           | كل أردني ترتبت عليه واجبات خدمة الاحتياط وفق احكام هذا القانون .  |
| الاحتياطي         | الخدمة التي يقضيها المكلف في القوات المسلحة .   |
| الخدمة الفعلية    | الواجبات المترتبة على كل أردني اتم الخدمة الفعلية مكلفاً او مجنّداً وفق احكام هذا القانون وقانوني خدمة الضباط وخطة الامداد المعمول بها .  |
| الخدمة الاحتياطية | الدفع الذي يعطى للمكلف او المجنّد من قبل القيادة العامة ويحتوي على التفاصيل المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاه بها في ذلك تفاصيل الخدمة في القوات المسلحة . |
| دفتر الخدمة       | مجموع المكلفين من مواليد سنة واحدة ويجوز تقسيمها الى دفعات وفق ما تقرره القيادة العامة .  |
| المجموعة          | وضع جميع موارد المملكة وامكانياتها البشرية والمادية في خدمة المجهود الحربي .  |
| التفصيل العام     |   |



|                       |   |   |
|-----------------------|---|---|
| المديرية              | : | مديرية التجنيد والتعبئة العامة او اية مديرية محلها .  |
| المدير                | : | مدير التجنيد والتعبئة العامة .  |
| الضابط                | : | كل من كان حائزا على رتبة ضابط اعادة ملكية سارية وفق احكام قانون خدمة الضباط المعمول به .  |
| الفرد                 | : | كل من كانت رتبته اقل من رتبة ضابط وفق احكام قانون خدمة الامراء المعمول به .   |
| الفحص والحصر والتدقيق | : | الاجراءات والتحقيقات التي تقوم بها اللجان المختصة المشكلة بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه بما في ذلك اللجان الطبية لتقرير اوضاع المكلفين والاحتياط . |
| السنة                 | : | السنة بحسب التقويم الشمسي .   |

المادة ٣ - ١ - يكلف بخدمة العلم كل اردني ذكر يكمل الثانية عشرة من عمره عند نفاذ هذا القانون .

ب - ينتهي التكليف بخدمة العلم المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة عندما يبلغ المكلف الاربعين من عمره .

ج - مع مراعاة ما ورد في هذا القانون ، تبدأ اجراءات التكليف بخدمة العلم في اليوم الاول من الشهر الاول من السنة التي يكمل فيها الاردني الثانية عشرة من عمره .

المادة ٤ - لا يجوز لأي مكلف ان يلتحق باجهزة الامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة قبل ادائه لخدمة العلم الا بموافقة المديرية .

المادة ٥ - ١ - مدة خدمة العلم سنتان تبدأ من تاريخ التجنيد والاتحاق بمراكز ومعاهد القوات المسلحة وتشمل المدة التي يقضيها المكلف في التدريب والعمل في الوحدات العسكرية او لدى اي جهة حكومية اخرى توافق عليها القيادة العامة .

ب - لا تحسب من مدة الخدمة المفروضة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة :

١ - اية مدة يقضيها المكلف في السجن او الحجز المطلق نتيجة حكم قطعي صدر بحقه .

٢ - اية مدة يقضيها المكلف في اجازات مرضية نتيجة اصابة نشأت له من اجهاله او تعمه .

٣ - اية مدة يقضيها المكلف مارا او متفجيا دون اذن او اجازة رسمية .

المادة ٦ - ١ - لتحديد تاريخ ولادة اي مواطن لغرض دمونه لاداء خدمة العلم يتبع ما يلي :

١ - يعتبر التاريخ المثبت في سجلات وزارة الصحة او الاحوال المدنية لولادة اي مواطن هو تاريخ ولادته الحقيقي .

٢ - يتقدم من المواطن الذي لا يعثر على اي قيد لولادته في السجلات المنصوص عليها في البند ١ من هذه المادة من قبل لجنة طبية عسكرية يشكلها القائد العام او من ينوبه ويكون قرار تلك اللجنة قطعي غير قابل للطعن امام اية جهة قضائية كانت ام ادارية .

ب - اذا اتيت اي دموى ليصبح ابيم او سن اي مواطن ذكر لدى اي محكمة لمعليها ابلاغ المديرية وادخالها كطرف مدعى عليه في تلك الدموى ولو لم يطلب المدعي ذلك ، كما يجب عليها عنجا يطلب منها تحديث تاريخ ولادة اي اردني ذكر يدعي انه غير مكلف بخدمة العلم احواله الى اللجنة الطبية العسكرية المنصوص عليها في البند ٢ من الفقرة (١) من هذه المادة قبل النظر في الطلب .

المادة ٧ - تعبير خدمات القوات العامة المبدئة اثناء تنفيذ الخدمة العلم :

١ - الضباط والامراء ( المعاملون ) في القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني عند نفاذ هذا القانون .

ب - الامراء الذين سبق وعملوا في القوات المسلحة والامن العام او المخابرات العامة او الدفاع المدني .

ج - طلبة الكليات والمعاهد العسكرية المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة والامن العام . على انه يشترط ان يكون الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرات (١) ، (ب) ، (ج) من هذه المادة قد امنوا مدة لا تقل عن سنتين في الخدمة تلقوا خلالها التدريب العسكري المقرر . فاذا قصت مدة الخدمة عن سنتين حسبت لهم المدة التي امضوها من مدة خدمة العلم المفروضة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٨ - يعنى من خدمة العلم :

١ - من لا تنور فيه شروط اللياقة لتلك الخدمة ومغا للانظمة والتعليمات الطبية المعمول بها في القوات المسلحة ويقرر من اللجنة الطبية العسكرية المختصة .

ب - من اجلت خدمته ثلاث سنوات بتتالية لاسباب صحية اذا ثبت بقرار من اللجنة الطبية العسكرية ان مرضه غير قابل للشفاء .

ج - الابن الوحيد لوالده او لوالده او لوالده احياء كانوا ام امواتا .

د - باقي الاولاد لو الدين او لوالده او لوالده استشهد او مات لهما او لاحدهما ولدان اثناء قيامهما بالوظيفة الرسمية وكذلك باقي الاولاد لعائلة استشهد او مات لها والد وولد اثناء قيامها بالوظيفة الرسمية .

هـ - الشقيق الوحيد لاختوة متخلفين عقليا او مصابين بعماهات دائمة تمنعهم من اعادة انفسهم .

المادة ٩ - ١ - تؤجل خدمة العلم وقت السلم :

١ - لطلبة المدارس الثانوية او ما يعادلها داخل المملكة او خارجها شريطة ان لا تزيد سن الطالب خلال فترة التاجيل على واحد وعشرين عاما .

٢ - لطلبة المعاهد ( دون المستوى الجامعي ) او ما يعادلها داخل المملكة او خارجها والتي يكون الالتحاق بها بشهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها ولا تزيد مدة الدراسة فيها على سنتين شريطة ان لا تزيد سن الطالب خلال فترة التاجيل في هذه الحالة على الاربعة وعشرين عاما او السان يتخرج من المعهد ايها اسبق .

٣ - لطلبة الكليات الجامعية التي لا تزيد مدة الدراسة فيها على اربع سنوات داخل المملكة او خارجها على ان ينتهي التاجيل اذا بلغ الطالب السادسة والعشرين من عمره او الى ان يحصل على الدرجة الجامعية الاولى ايها اسبق ، على انه يجوز السماح للطلاب بالاستمرار في دراسته للحصول على الشهادة الجامعية الثانية ( الماجستير ) او الشهادة الجامعية الثالثة ( الدكتوراه ) شريطة ان ينتهي تاجيل خدمته في الحالة الاولى عند بلوغه السادسة والعشرين من العمر وفي الحالة الثانية عند بلوغه الثامنة والعشرين من العمر .

٤ - لطلبة الكليات الجامعية التي تبلغ مدة الدراسة فيها خمس سنوات فأكبر داخل المملكة او خارجها على ان ينتهي التاجيل اذا بلغ الطالب الثامنة والعشرين من عمره او الى ان يحصل على الدرجة الجامعية الاولى ايها اسبق على انه يجوز السماح للطلاب بالاستمرار في دراسته للحصول على الشهادة الجامعية الثانية ( الماجستير ) او الشهادة الجامعية الثالثة ( الدكتوراه ) ، شريطة ان ينتهي تاجيل خدمته في جميع الاحوال عند بلوغه الثامنة والعشرين من العمر .

٥ - لاية مجموعة من المكلفين لا تتعدى القوات المسلحة من استيعابها على ان تستدعى هذه المجموعة لاداء الخدمة في اقرب فرصة ممكنة .

كل من من الأهل

٦. لكل مكلف يثبت بالفحص الطبي من قبل اللجنة الطبية العسكرية المختصة أنه مصاب بمرض أو عاهة تمنعه مؤقتاً من أداء الخدمة وذلك وفقاً لللائحة والتعليمات الطبية المعمول بها في القوات المسلحة، على أن ينتهي التأجيل بزوال أسبابه.

٧. لكل مكلف حكم عليه بعقوبة مانعة للحرية طيلة مدة تنفيذ تلك العقوبة وكذلك الموقوف من قبل السلطات المختصة طيلة توقيفه.

ب - إذا بلغت سن الطالب الحد المتضمن المنصوص عليه في البنود ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣ من الفقرة (أ) من هذه المادة أثناء العام الدراسي استمر تأجيل تجنيده حتى نهاية ذلك العام.

ج - لغايات هذا القانون لا تعتبر الدراسة في الجامعات والمعاهد عن طريق الانتساب سبباً من أسباب تأجيل خدمة العلم.

المادة ١٠ - ١ - تزود وزارتا التعليم العالي والتربية والتعليم كل حسب اختصاصها المديرية باسماء الكليات والمعاهد والمدارس التي تعتبر في مستوى الكليات والمعاهد والمدارس المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة السابقة.

ب - على الطالب الذي زالت أسباب تأجيل تجنيده إبلاغ المديرية أو البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأردنية في الخارج بذلك إما بالحضور شخصياً أو بكتاب بالبريد المسجل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال سبب التأجيل لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنيده.

المادة ١١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ب) من المادة التاسعة تبدأ دعوة المكلفين من الطلبة في اليوم الأول من الشهر التاسع من السنة التي تزول فيها عذارهم.

المادة ١٢ - يشترط لتأجيل خدمة العلم للمكلفين من الطلاب من أجل إكمال دراستهم الجامعية في داخل المملكة أو خارجها ما يلي:

١ - أن يكون الطالب قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها في نفس السنة التي يطلب فيها تأجيل خدمته.

ب - أن لا يكون قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره في الأول من أيلول من السنة التي حصل فيها على الثانوية العامة.

ج - أن يبرز وثيقة تثبت قبوله في إحدى الجامعات أو المعاهد.

د - أن تكون الجامعة أو المعهد الذي يلتحق به من تلك الجامعات والمعاهد التي وردت في قوائم وزارة التعليم العالي المشار إليها في المادة ١٠ من هذا القانون أو من الجامعات والمعاهد التي توافق عليها تلك الوزارة.

المادة ١٣ - ١ - لا يجوز لأي طالب أن يلتحق بأحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس بالمملكة أو خارجها أو يبقى فيها بعد إكماله السابعة عشرة من عمره ما لم يكن قد حصل على دبلوم الخدمة.

ب - يحظر على الكليات والمعاهد والمدارس في المملكة قبول أي طالب اكمل السابعة عشرة من عمره للالتحاق بها ما لم يكن حاصلاً على دبلوم الخدمة.

ج - لا يجوز تسجيل أي طالب في أول مراحل الدراسة بالكليات والمعاهد التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة الحادية والعشرين في اليوم الأول من شهر أيلول من العام الذي يلتحق للدراسة خلاله ما لم يكن قد أنهى واجب خدمة العلم.

د - لا يجوز لأي طالب الالتحاق في أولى مراحل الدراسة بالكليات أو المعاهد داخل المملكة أو خارجها التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة الحادية والعشرين في اليوم الأول من شهر أيلول من العام الذي يلتحق للدراسة به ما لم يكن قد أنهى واجب خدمة العلم.

هـ - لا يجوز لأي طالب الالتحاق في أولى مراحل الدراسة بالكليات أو المعاهد داخل المملكة أو خارجها التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة الحادية والعشرين في اليوم الأول من شهر أيلول من العام الذي يلتحق للدراسة به ما لم يكن قد أنهى واجب خدمة العلم.

و - لا يجوز لأي طالب الالتحاق في أولى مراحل الدراسة بالكليات أو المعاهد داخل المملكة أو خارجها التي يكون الالتحاق بها بشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها إذا تجاوزت سنة الحادية والعشرين في اليوم الأول من شهر أيلول من العام الذي يلتحق للدراسة به ما لم يكن قد أنهى واجب خدمة العلم.

المادة ١٤ - لا تؤجل خدمة العام لأي طالب إلا وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون.

المادة ١٥ - على كل أردني ذكر، أخل السابعة عشرة ولم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره بعد العمل بهذا القانون أن يتقدم إلى المديرية أو إلى مركز التجنيد المختص ومعه ما يثبت شخصيته لتسلم (دفتر الخدمة).

المادة ١٦ - يحال الدافع على الاحتياط بعد نأديته لخدمة العلم إلا إذا رغب المكلف في أن يجند في القوات المسلحة ووافقت القيادة العامة على ذلك.

المادة ١٧ - يعتبر الضباط المتقاعدون والمستقيلون والذين أنهت خدمتهم من القوات المسلحة لأي سبب من الأسباب ضباط احتياط على أن يستثنى منهم من سرح لعدم لياقته الصحية.

المادة ١٨ - يعتبر ضباط الصف والجنود والمتقاعدون والمستقيلون أو المرحلون من القوات المسلحة ضباط صف وجنود احتياط شريطة أن يكونوا قد تجندوا لمدة تعادل مدة خدمة العلم وعلى أن يستثنى منهم من سرح لعدم لياقته الصحية.

المادة ١٩ - تنتهي مدة خدمة الاحتياط لضباط الاحتياط:

|  |                    |        |                  |
|--|--------------------|--------|------------------|
| ١ - لدى إكمالهم السن المبينة تالياً أو بعد إكمالهم خمس سنوات خدمة احتياط أيها سبق: |                    |        |                  |
| أ -  | ملازم أو ملازم أول | ٤٠ سنة | عميد أو لسواء    |
| ب -  | نقيب أو رائد       | ٥٠ سنة | فريق أو فريق أول |
| ج -  | مقدم أو عقيد       | ٥٠ سنة |                  |

ب - من يثبت عدم لياقته الصحية لإداء خدمة الاحتياط.

المادة ٢٠ - تنتهي مدة خدمة الاحتياط لضباط الصف والجنود الاحتياط:

١ - لدى إكمال أي منهم الأربعين سنة من عمره أو بعد أدائه خمس سنوات خدمة احتياط أيها سبق إذا كان غير مهني.

٢ - لدى إكمال أي منهم الخامسة والأربعين سنة من عمره أو بعد أدائه خمس سنوات خدمة احتياط أيها سبق إذا كان مهنيًا.

ب - من يثبت عدم لياقته الصحية لإداء خدمة الاحتياط.

المادة ٢١ - بالرغم مما ورد في المادة ٢٠ من هذا القانون يجوز في حالات الحرب والطوارئ دعوة من انتهت خدمته الاحتياطية من ضباط الصف والجنود ممن لم يتجاوز الخامسة والأربعين من عمره وذلك بقرار من مجلس الوزراء.

المادة ٢٢ - يستدعى الاحتياط إلى الخدمة الفعلية في القوات المسلحة في أي من الحالات التالية:

أ - للتدريب سنوياً لمدة لا تقل من شهر واحد.

ب - لحضور الدورات التأهيلية في مدارس القوات المسلحة المختلفة للخدمة المقررة لكل منها.

ج - لسد النقص في القوات العاملة لمدة لا تزيد على سنة قابلة للتجديد سنة واحدة أخرى.

د - لتجربة التدابير المتخذة للتغير العام أو التغير الخاص في منطقة معينة أو في جميع أنحاء المملكة.

هـ - في حالة الحرب أو الطوارئ.

المادة ٢٣ - ١ - يستدعى الاحتياط في الحالات المنصوص عليها في الفقرات أ، ب، ج من المادة السابقة بأمر من القائد العام وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة (د) منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير والسبب الوارد في الفقرة (هـ) بقرار من مجلس الوزراء يقتن بالارادة الملكية السامية.

ب - سيكون تأجيل استدعاء الاحتياط أو تحديد مدة خدمته من نفس الجهة التي قامت باستدعائه.

ملف من الأهل



المادة ٢٤ - لا يجوز استبقاء أي موظف أو مستخدم أو عامل من قوة الاحتياط في وظيفته أو عمله بعد صدور أمر استدعائه بمقتضى أحكام هذا القانون وعلى الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى وأصحاب الأعمال السماح لأي موظف أو مستخدم أو عامل لديهم من تلك القوة للانتحاق بوظيفته من يوم صدور أمر استدعائه تباً ويتربى على الجهات المذكورة إبلاغ القيادة العامة فوراً عن كل شخص من رجال الاحتياط لم يعد لديهم ويسمح عن تنفيذ أمر الاستدعاء .

المادة ٢٥ - ١ - على الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى وأصحاب الأعمال الاحتفاظ لمن يستدعى لأداء خدمة العلم أو خدمة الاحتياط من موظفيها أو مستخدميها أو عمالها بوظيفته أو عمله أو بما عو مساو له في الراتب أو الإجرطية مدة وجوده في الخدمة على أنه يجوز تعيين آخرين بدلاً منهم بعينه مؤقته إلى أن ينتهوا من أداء خدمتهم الاحتياطية .

ب - يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما يستحقه من مزايا وعلاوات تباً أو ثاب يؤدي عمله فعلاً ونفلاً المدة التي يقضيها في الخدمة العسكرية إلى مدة خدمته في وظيفته أو عمله لا تغراض المكافأة والتقاعد وغيرها من الحقوق والامتيازات الناشئة عن الوظيفة أو العمل .

المادة ٢٦ - ١ - يعاد المستخدم أو العامل إلى وظيفته أو عمله المحتفظ به بمقتضى المادة ٢٥ من هذا القانون إذا طلب ذلك خطياً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسريحه ويجب اعادته إلى عمله خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب على أنه إذا أصبح غير لائق للخدمة بسبب عجز أصابه أثناء العمليات الحربية أو من جراء قيامه بواجبات الخدمة العسكرية وكان باستطاعته القيام بعمل آخر متوفر فيعاد له على أن يراعى اسناد العمل الذي يتناسب ووظيفته الأصلية من حيث المستوى والراتب .

ب - إذا رفض صاحب العمل إعادة المستخدم أو العامل بعد تسريحه عد ذلك فصلاً للعامل وعلى صاحب العمل في هذه الحالة أن يدفع له التعويض أو المكافأة التي يستحقها بمقتضى أحكام قانون العمل المعمول به بالإضافة إلى أية حقوق أخرى يربتها القانون المشار إليه .

ج - إذا لم يقدم المستخدم أو العامل طلبه للعودة إلى وظيفته أو عمله خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو لم يسلم عمله خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر له بسلم عمله جاز لصاحب العمل رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير ناشئاً عن عذر مشروع .

المادة ٢٧ - ١ - يتقاضى موظفو ومستخدمو ومعمال الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الأخرى المتحقون بخدمة الاحتياط رواتبهم من الجهة التي كانوا يتقاضونها منها إذا كانت الذموة لأغراض التدريب أو ممارسة تدابير النفي العام أو الخاص لمدة لا تزيد على شهرين ، على أن تدفع لهم القوات المسلحة الرواتب المقررة لأقرانهم من نفس رتبهم العاديين أو المجندين في القوات المسلحة للخدمة التي تزيد على ذلك .

ب - المتحقون بخدمة الاحتياط من غير المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة يتقاضون رواتبهم من القوات المسلحة على أن تكون مساوية للرواتب التي يتقاضاها أقرانهم من نفس رتبهم في القوات المسلحة .

المادة ٢٨ - للوزير الحق في دموه الاحتياط من مواليد سنة واحدة أو عدة سنوات للتحقيق من مدى لياقتهم للخدمة ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل دعوهم عند تولي أي من الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٩ - يمكن أعضاء قوة الاحتياط البالغين رتبة لواء أو رتبة أعلى من ذلك أن يندمجوا في صفوف الجيش على الأثر وأذا دعتهم من أمانة الملكة للبراة وبالطريقة التي تراها القيادة العامة مناسبة وكافية لايصال أمر الذموة إلى ضبطها وإصدار ذلك العوة .

المادة ٣٠ - ١ - يسمح للكلف بمقابلة الملكة بمسح حصوله على إذن من المديرية ولا يمنح هذا الإذن إلا أن استثنى من خدمة العلم أو أعلى منها أو تأجلت خدمته وفق أحكام هذا القانون .

ب - يسمح للاحتياط أو ضابطه المنسحب والذم من قوة الاحتياط بمقابلة الملكة إلا إذا صدر القائد العام بإحالة ذلك في الجبال أو غير ذلك من الظروف التي يراها غير مناسبة .

المادة ٣١ - يخضع المواطن والإير والمعلميات المعمول بها في القوات المسلحة كل من : -

أ - مهندس لاداء خدمة العلم أثناء تأديته لتلك الخدمة .  
ب - مهندس من قوة الاحتياط للخدمة ابتداء من الوقت المحدد لتواجده في المنطقة العسكرية المطلوب لها وحتى انتهاء استدعائه وذلك كل من تخلف منهم عن تنفيذ طلب الاستدعاء في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٣٢ - لا يجوز استخدام أي شخص ذكر بعد اكماله الثانية عشرة من عمره لدى أية جهة أو إبقاؤه في وظيفته أو عمله أو دونه مخرجاً في مزاولة أية مهنة حرة أو قيده في جدول أو سجل المشتغلين أو المرخصين بها ما لم تكن قد أدت الخدمة الفعلية أو اعفي أو استثنى منها أو أجلت له لسبب غير الدراسة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٣٣ - ١ - للمتلين الذين أجلت خدمتهم بسبب عدم تمكن القوات المسلحة من استيعابهم الحق بالتقدم للبولك في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة وسلم وظائفهم وأعمالهم التي أن يستدعوا للخدمة .  
ب - تكون للمتلفين الذين انتهوا خدمة العلم الأولية في التعيين في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية وفي الشركات والمؤسسات الخاصة .

المادة ٣٤ - يطبق أحكام قانون القاعد العسكري المعمول به وقت حدوث الإصابة على المكلفين الذين يصابون بسبب الخدمة أو في أثناء تأديتهم لها بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بغض النظر عن مدة خدمتهم .

المادة ٣٥ - إذا أعتد أن ضابطاً أو فرد احتياط يتقاعد إلى الخدمة بسبب إعلان حالة الطوارئ تضاف مدة خدمته هذه إلى خدمته السابقة المقبولة لتقاضي التقاعد إذا كانت أكثر من ستة أشهر متواصلة وإذا نقصت مدة خدمته عن ستة أشهر متواصلة فتصرف له عند انتهاء خدمة الاحتياط التي دعي إليها بمكافأة بمعدل ٢٠٪ من مجموع رواتبه التقاعدية وعلاواته من المدة التي قضاه في الخدمة .

المادة ٣٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر كل من تخلف بدون عذر مشروع عن الحضور أمام أية لجنة من لجان الفحص والحصر والتدقيق عند دعوته إليها بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي نظام أو أمر صادر به وجبه .

المادة ٣٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة كل من تخلف بدون عذر مشروع عن الحضور للانتحاق بخدمة العلم خلال عشرة أيام إذا كان داخل المملكة وثلاثين يوماً إذا كان خارجها اعتباراً من تاريخ البدء بدعوة مجموعته أو دفعته من المكلفين أو من تاريخ زوال أسباب تأجيل خدمته .

المادة ٣٨ - إذا تخلف أي كلف عن الحضور للانتحاق بخدمة العلم في الموعد المحدد له ، وتقدم بعد ذلك للانتحاق بها ، أو تبش عليه وكان قد تجاوز سن التكليف لخدمة العلم عند تقديمه أو القبض عليه فيعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات .

المادة ٣٩ - إذا زالت أسباب تأجيل الحصة لأي كلف وتحقت لديه بعد زوالها أسباب أخرى توجب تأجيل خدمته مرة ثانية بمقتضى أحكام هذا القانون ولم يتقدم إلى الجهة المختصة بتجنيده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ زوال الأسباب الأولى للتأجيل بدون عذر مشروع ، يعتبر تخلفاً عن الالتحاق بخدمة العلم ويعاقب بالحبس مدة تعادل ضعف المدة التي استمر تخلفه خلالها على أن لا تزيد مدة العقوبة على ثلاث سنوات ولا تؤجل خدمته إلا بعد محاكمته وتنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه .

المادة ٤٠ - إذا عطل أي شخص أي عضو من أعضاء مجسده أو الحق الضمر أو الأذى بأي جزء منه ، سواء قام بذلك بنفسه مباشرة أو بواسطة أي شخص آخر أو بمساعدته وبأية صورة من الصور ، بقصد إعاقة من خدمة العلم يعاقب هو والشخص الآخر أن وجد بالحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات ، ويجند لخدمة العلم بعد تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه .

المادة ٤١ - إذا قدم أي كلف شخصاً آخر بدلاً منه إلى المديرية أو إلى أية جهة تابعة لها أو إلى أي شخص يقوم بتطبيق هذا القانون وتنفيذ أحكامه بأية صورة من الصور لأجراء الفحص على الشخص البديل أو للاحاقه بخدمة العلم بدلاً من ذلك المكلف نفسه أو لاتخاذ أي إجراء آخر من الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب كل من المكلف والشخص البديل بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات . ويجند المكلف لخدمة العلم بعد تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه إذا كان في ذلك الوقت ملزماً بتقديمها . ولا تكون الخدمة التي يقدمها الشخص البديل من المكلف مقبولة لأي غرض من الأغراض .

هكذا من المأهل

المادة ٤٢ — إذا قدم أي شخص أوراقا أو وثائق أو مستندات مزورة أو استعملها في سياق تطبيق احكام هذا القانون بأية صورة من الصور ، أو استخدم أية حيلة أو وسيلة خادعة أو مضللة للحصول على أي استثناء أو إعفاء أو تأجيل من خدمة العلم بصورة كلية أو جزئية ، أو الحصول على تهديد إعفائه أو تأجيل خدمته تلك ، أو للتوصل إلى أي حق أو امتياز لا حق له فيه بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٤٣ — كل من قدم أو أعطى معلومات أو بيانات غير صحيحة عن أي مكلف أو شهد على تلك المعلومات أو البيانات أو أيدها بأية صورة من الصور ، وكان من شأنها لو قبلت أن تؤدي إلى إعفاء المكلف من خدمة العلم ، أو تأجيلها له أو استثناءه منها أو أنها قبلت وأدت إلى ذلك الإعفاء أو التأجيل أو الاستثناء ، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٤٤ — من تخلف عن الحضور لاداء خدمة الاحتياط بدون عذر مشروع ، وكانت الدعوة لها بموجب الفقرتين (أ) و (ب) من المادة ٢٢ من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة .

المادة ٤٥ — من تخلف عن الحضور لاداء خدمة الاحتياط بدون عذر مشروع وكانت الدعوة لها بموجب الفقرتين (ج) و (د) من المادة ٢٢ من هذا القانون ، يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين .

المادة ٤٦ — من تخلف عن الحضور لاداء خدمة الاحتياط بدون عذر مشروع ، وكانت الدعوة لها بموجب الفقرة (هـ) من المادة ٢٢ من هذا القانون يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة .

المادة ٤٧ — كل من غادر المملكة أو حاول مغادرتها مخالفا لاحكام المادة ٣٠ من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

المادة ٤٨ — كل مخالفة أخرى لا يحكم هذا القانون أو الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين دنارا ، أو بالعقوبتين معا .

المادة ٤٩ — ليس في هذا القانون ما يمنع الحكم على أي شخص يقدم للمحاكمة بمقتضى المادة ٤٨ التي يفرضها أي قانون آخر على الجريمة ذاتها التي قدم ذلك الشخص للمحاكمة بسببها .

المادة ٥٠ — أ — تجرى محاكمة الأشخاص على الجرائم المنصوص عليها في المواد من (٣٦) إلى (٤٩) من هذا القانون أمام مجلس عسكري .

ب — إذا كانت عقوبة الحبس التي حكم بها لأول مرة على أي شخص لارتكابه أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٣٦) إلى (٤٢) من هذا القانون لمدة لا تزيد على ستة أشهر للمجلس العسكري تحويل هذه العقوبة إلى الحكم على ذلك الشخص بتجديد الخدمة المكلف بها بما يعادل مدة العقوبة المحكوم بها .

المادة ٥١ — لمجلس الوزراء بتشبيب من الوزير استصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك :—

أ — البيانات والمعلومات التي يترتب على المكلفين وضيابط والفراد القوة الاحتياطية تقديمها والواجبات المفروضة عليهم وعلى اتجاهية أخرى رسمية كانت أو غير رسمية لتنفيذ احكام هذا القانون .

ب — الاحكام والاجراءات والتفاصيل الخاصة بخدمات الخدمة .

ج — تنظيم أعمال التجنيد بما في ذلك دعوة المكلفين وتجنيدهم وتدريبهم ورتبهم ورواتبهم وتمويلهم .

المادة ٥٢ — يلغى :—

أ — قانون نهباط النعز رقم ٦ لسنة ١٩٥٠ — والتعديلات التي طرأت عليه .

ب — قانون القوة الاحباطية للجيش العربي الاردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٧ والتعديلات التي طرأت عليه .

ج — أي قانون أو مشروع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٥٣ — رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه يكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الحسين بن طلال

١٩٨٦/٥/٧

|  |  |  |   |
|--|--|--|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                   | وزير دولة<br>المشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                          | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري                  | وزير<br>المواصلات<br>د. يحيى الدين الحسيني                               | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ذوقان الهنداوي               | وزير العمل<br>والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوامدة | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب | وزير شؤون<br>الارض الحطة<br>مروان دونين                          | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>مروان الحمود     |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دخقان            | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الأسد                            | وزير الطاقة<br>والتجارة المدنية<br>د. هشام الخطيب                | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي المشر         |
| وزير<br>الشباب<br>د. فهد الدحيات                 | وزير<br>النقل<br>رجائي الدجاني   | وزير<br>الصحة<br>د. زيد حمزة                                     | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب    |

هكذا من الأهل



## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٥ قانون الطرق المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٥٦ تاريخ ١٩٧٥/٦/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .  
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٣ المشار اليه .

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

هكذا من الأهل

## نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي وتامر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٦

قانون الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الطرق لسنة ١٩٨٦) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## التعريف

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

|                |   |
|----------------|---|
| المملكة        | المملكة الأردنية الهاشمية   |
| الوزارة        | وزارة الاشغال العامة  |
| الوزير         | وزير الاشغال العامة   |
| المحافظة       | المحافظة المسؤولة عن محافظة   |
|                | من محافظات المملكة او المتصرف او مدير القضاء او مدير الناحية الذي ينييه المحافظ عنه في ممارسة صلاحياته .  |
| مدير الاشغال   | مدير الاشغال في اية محافظة من محافظات المملكة او من ينييه عنه خطياً .   |
| الطريق         | الارض المخصصة للمرور العام خارج حدود البلديات والمجالس القروية سواء كانت معبدة او غير معبدة مطروقة او غير مطروقة قائمة فعلاً او مقرر انشاؤها بمقتضى اي مشروع او برنامج او مخطط وتشمل كافة ما يرتبط بها من الاكتاف والخنادق والاقنية والاخاديد ومجري المياه والجسور والممرات والارصفة الجانبية وجزر للسلامة والدوارات والميادين والساحات والاشجار والخمائل الكائنة على جانبي الطريق والجدران الواقية الاستفادية والحواجز ( الدريزونات ) واشارات المرور . |
| الطريق المخدود | الطريق التي لا يسمح بالدخول اليها او الخروج منها الا من امكن معيشة .  |
| حرم الطريق     | المساحة من الارض التي تشمل الطريق والمحصورة بين حدودها المقررة لغايات المنفعة العامة .  |
| مشروع الطريق   | المخطط او البرنامج المقرر لانشاء او توسيع او صيانة او تحسين اي طريق ويبين اطواله وحدوده ونوع العمل فيه .  |

المادة ٣ - تكون الوزارة مسؤولة عن كافة الشؤون والاعمال الخاصة بالطرق في المحافظة وذلك وفقا للاحكام وضمن الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤ - ١ - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون ننولى الوزراء المهام والواجبات التالية : -

- ١ - وضع الخطط والتدابير الخاصة بالطرق وتنفيذ المشاريع المترتبة لها او المتصلة بها .
  - ب - تصنيف الطرق ووضع التسميات بذلك ورنعها الى مجلس الوزراء لاصدار القرارات المناسبة بشأنها .
  - ج - الاشراف على الطرق وصيانتها وتحسينها او تنفيذ خاتمة الاعمال التي تضمن رفع كفاءتها وتأمين اقصى درجات السلامة في استخدامها وزويدها لذلك الغرض بشواخص وعلامات المرور وتثبيت اية اشارات او اعلانات على جوانبها سواء كانت داخل حرمها او خارجها ومنع وضع اية اشارات او علامات او اعلانات وانها اذا بين لها انها تؤثر على الطريق او على كفاءتها او على سلامة المرور عليها .
  - د - اجراء الدراسات والابحاث العلمية والفنية التي تهدف الى تطوير الطرق ورفع مستواها الى المستويات والمواصفات الدولية الحديثة واقامة المراكز والمختبرات اللازمة لذلك .
  - هـ - الموافقة على اقامة منشآت المرافق والمحلات العامة على جوانب الطرق ، وغرض الشروط والقيود اللازمة لضمان عدم تأثير تلك المنشآت على كفاءة استخدام الطرق وتأمين سلامة المرور عليها .
- ٢ - لمجلس الوزراء ان يكلف الوزارة بالقيام بالمهام والواجبات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة او باي منها داخل حدود اية بلدية او قرية وذلك ضمن الشروط والصلاحيات التي يحددها المجلس في قراره .

المادة ٥ - للوزير او مدير الاشغال ان يمنع السير على اي طريق ويوقف استخدام اي جزء منه او ان يحول السير او المرور منه الى اي طريق اخر وذلك للمدة التي يراها كافية لانجاز اية اعمال على الطريق ، بها في ذلك اعمال الصليح والصيانة والتوسيع .

#### تصنيف الطرق

المادة ٦ - ١ - تقسم الطرق في المملكة الى الاصناف التالية : -

- ١ - الطريق الرئيسي : وهو الطريق الذي لا يقل عرض حرمه عن ٤٠ مترا .
  - ب - الطريق الثانوي : وهو الطريق الذي لا يقل عرض حرمه عن ٣٠ مترا .
  - ج - الطريق القروي : وهو الطريق الذي لا يقل عرض حرمه عن ٢٠ مترا .
- ٢ - يتم تصنيف الطرق بقرار من مجلس الوزراء بناء على تشييع الوزير والمجلس ان يعدل قراره بالطريقة نفسها على ان يتضمن قرار التصنيف تفاصيل الطريق الذي يتم تصنيفه على ذلك الوجه وفقا للخطط الذي يخططه الوزارة لذلك الغرض ويعتبر جزءا من قرار التصنيف .
- ٣ - للوزير ان يقرر تعديل تصنيف اي طريق اذا ثبت له ان موقع الطريق وحالته او رفع كفاءة استخدامه او مقتضيات سلامة المرور عليه او تخفيض كلفة انشائه تتطلب من الناحية الفنية ما لا يقل عن ١٠ في المئة من حرم الطريق نتيجة هذا التعديل او حول منه السير بصورة دائمة بسبب اية اعمال اخرى تمت بمقتضى احكام هذا القانون الا اذا تم تملك ذلك الجزء للغير بصورة قانونية .
- ٤ - لتحديد عرض حرم اي طريق بعد صدور هذا القانون لغايات تصنيفه يعتمد مقتضاه الحالي بما يمكن ذلك .

المادة ٧ - اذا تم توسيع حدود اي مجلس بلدي او قروي او قامت الوزارة بإنشاء طريق مصنفة داخل تلك الحدود او قررت انشاء يبقى عرض الجزء من اي طريق رئيسي او ثانوي او قروي انشائه او تقرر انشاؤه ضمن تلك الحدود وفقا للتصنيف المقرر لذلك الجزء في الاصل ولا يجوز تعديله الا بالتوسيع واذا كان لذلك الجزء سعة الطريق المحدودة المناهضة قبل ادخاله ضمن حدود المجلس البلدي او القروي فتبقى له تلك السعة ولا يجوز الغاؤها الا بقرار من مجلس الوزراء .

#### المحافظة على الطرق

المادة ٨ - ١ - لا يجوز لاي شخص طبيعي او معنوي القيام بأية اعمال ضمن حرم الطريق بما في ذلك اقامة اية انشاءات او تعديد المواصلات والاسلاك ووضع اية مواد اخرى سواء على او فوق حرم الطريق او تحته الا بتصريح خطي مسبق من مدير الاشغال ، ويشترط في ذلك ان لا يمنع التصريح الا اذا قدم الشخص الذي طلب الحصول عليه تأييدا تقديدا او كفالة مصرفية مصدقة ومطلقة يعادل ١٥٠٪ من كلفة اعادة الطريق الى حالته بعد تنفيذ الاعمال التي سيصرح بالقيام بها وللمدير الاشغال رفع التأمين الى ما يزيد عن ٢٠٠٪ من تلك الكلفة اذا تبين له ان هناك ظروف واسبابا خاصة تبرر ذلك .

ب - لمدير الاشغال عند منح التصريح المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة ان يحدد فيه الشروط والمواصفات والتعليمات التي يراها مناسبة لانجاز الاعمال المصرح بالقيام بها بما في ذلك المحافظة على صلاحية الطريق وكفاءته وضمان السلامة العامة وانتهاء تلك الاعمال واعادة الطريق الى حالته خلال اتمر بمدة ممكنة للتعطيل وله ان يشرف على تنفيذ تلك الاعمال بالصورة التي يراها ملائمة .

ج - تسري احكام هذه المادة على الزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على ان تعفى من تقديم التأمين لمنح التصريح لها للقيام بأية اعمال على الطريق سواء قامت الوزارة او الدائرة او المؤسسة بتلك الاعمال مباشرة او عن طريق التعميد .

المادة ٩ - اذا انجزت الاعمال المصرح بالقيام بها بمقتضى احكام المادة ٨ من هذا القانون فعلى مدير الاشغال ان يحقق من ان تلك الاعمال قد تمت واعد الطريق الى حالته التي كان عليها من قبل وفقا للشروط والمواصفات والتعليمات المقررة في التصريح بتقرير تقديمه الى لجنة يعينها من المختصين في الطرق ولا يقل عدد اعضائها عن اثنين .

ب - ان يعيد التأمين الى صاحبه بعد ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم ذلك التقرير اليه ويكون ذلك الشخص خلالها ضامنا للتعويض من اي ضرر او خلل يظهر على الطريق بسبب الاعمال التي قام بها عليه او نجم عنها ويتم تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه من قبل لجنة المهندسين يعينها الوزير .

المادة ١٠ - ١ - يعتبر التصريح الممنوح بمقتضى احكام المادة ٨ من هذا القانون ملغى اذا لم تتم المباشرة بالاعمال المسموح بالقيام بها على الطريق خلال المدة التي حددها مدير الاشغال او في التاريخ الذي قرره .

ب - على مدير الاشغال إلغاء التصريح اذا تبين له في اي وقت ان الاعمال المصرح بالقيام بها على الطريق تنفذ بصورة تخالف الشروط والمواصفات والتعليمات المقررة على ان يوجه قبل إلغاء التصريح انذارا خطيا الى الشخص المصرح له بالقيام بتلك الاعمال يطلب منه فيه التقيد بالشروط والمواصفات والتعليمات المقررة لتلك الاعمال وذلك خلال المدة التي يحددها له في الانذار ولا يشترط في الانذار ان يكون بواسطة الكاتب العدل .

هكذا من المأهول





المادة ١١-أ. إذا نفي التصريح لأي سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون يترتب على مدير الأشغال إصدار الترخيص بمصادرة التأمين والقيام بنقله إلى العمل والإجراءات التي يراها ضرورية لتسهيل الطريق وإعادةه إلى حالته بها في ذلك الإزالة ورفع أية مواد أو نقلت وضعت على حرمه وتسييد كافة النفقات الناجمة عن ذلك الإزالة والإجراءات من مبلغ التأمين ويتخذ أي رصيد يبقى من بعد تلك النفقات إيراد الخزينة الدولة .

ب. تنفيذ الأحكام هذه المادة بمصادر مدير الأشغال شركة التأمين المتقدم بتعاليه لدى المصرف الكيل وتفيد باسم مدير الأشغال المختص بالإضافة إلى وتليفنه من تاريخ تبليغه قرار المصادرة ويعتبر المصرف مدينًا بذلك القية لمدير الأشغال من ذلك التاريخ .

المادة ١٢-أ. بالرغم مما ورد في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القانون وأي تصريح منح بموجبها ، إذا تبين في أي وقت من الأوقات أن الأعمال التي تم إنجازها في الطريق يستثنى أحكام تلك المواد تدثر على سلامة الطريق أو على كفاءته أو أنها تعترض بصورة تعرض سلامة العامة للخطر أو أنها تعترض أو تمنع أعمال الصيانة أو التوسيع للطريق . فلنؤمر أن يطلب من الشخص الذي قام بذلك الأعمال إزالتها كلها أو أي جزء منها أو القيام بأعمال أخرى معني بها ويرى أنها ضرورية لتلافي تلك الأسباب وذلك خلال المدة التي يحددها له . وعلى نفقته الخاصة .

ب. إذا تخلف أي شخص عن القيام بالأعمال التي طلب الوزير منه القيام بها بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فيتم إجراؤها وتنفيذها من قبل الوزارة بالنسبة من ذلك الشخص وتحصل نفقاتها منه بالطرق القانونية بعد إضافة ٥٠٪ من قيمتها إليها ويشترط في ذلك أن تعتبر قوائم وكشوف الحساب التي ينظمها مدير الأشغال ببنترسمية قاطعة على تلك النفقات ولا يجوز إثبات ما يخالفها بأية طريقة من طرق الإثبات .

المادة ١٣-أ. مع مراعاة الأحكام الخاصة بالجرائم والعقوبات في هذا القانون للمحافظة بناء على تنسيب مدير الأشغال أن يتخذ الإجراءات التي يراها ضرورية سواء قبل اتخاذ أي إجراء قضائي لدى المحكمة المختصة أو بعد ذلك .

١. لإيقاف أية أعمال على الطريق بدون تصريح للقيام بها بما في ذلك إقامة المنشآت للزوارق والمحلات العامة على جوانب الطريق قبل الحصول على موافقة الوزارة على إقامتها .

٢. لرفع أي تعدد أو اعتداء على حرم الطريق مهما كان نوعه بما في ذلك رفع وإزالة أية مواد أو انقراض أو إشارات أو علامات أو شواخص أو إعلانات وضعت على الطريق أو على جوانبه دون الحصول على موافقة الوزارة .

ب. في جميع الأحوال التي يمارس فيها المحافظ سلطاته المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة تتم إزالة الإضرار ورفع كافة الأعمال والمواد والانقراض والإشارات والعلامات والشواخص والإعلانات التي يامر بإزالتها ورفعها من قبل الشخص الذي قام بها أو وضعها أو إلغاها على نفقته الخاصة وخلال المدة التي يحددها المحافظ وتطبق على ذلك الشخص في هذه الحالة أحكام الفقرة (ب) من المادة ١٢ من هذا القانون فيما يتعلق بالنفقات وتحصيلها إذا تخلف من العمل بأمر المحافظ .

المادة ١٤-أ. إذا منح أي تصريح للقيام بأعمال على الطريق إلى أكثر من شخص واحد أو قام أكثر من شخص واحد بأية أعمال ترتب من جراءها أو بسببها ومسؤوليات بمقتضى أحكام هذا القانون فيعتبر أولئك الأشخاص متكافئين متضامين في تنفيذ شروط ومواصفات وتعليمات ذلك التصريح والقيام بكافة الالتزامات الناشئة عنه ، وفي حصل جميع المسؤوليات الناجمة عن تلك الأعمال .

ب. إشارات وعلامات المرور والإعلانات

المادة ١٥-أ. تعتبر أية إشارات أو علامات وضعتها الوزارة على الطريق وكأنها صادرة عن السلطات المختصة بالتل على الطرق ويكون نزعها أو إزالتها أو نقلها من مكانها جريمة يعاقب عليها بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١٦-أ. للوزارة أن تضع وتضبط التعليمات الخاصة بشروط وضع الإعلانات على حرم الطريق وتحدد مواصفاتها ولها أن تفعل تلك التعليمات كلما رأت ذلك ضروريا لضمان السلامة العامة والمحافظة على كفاءة استخدام الطريق .

المادة ١٧-أ. لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي تثبيت أو وضع أي إعلان على حرم الطريق إلا بتصريح خطي من مدير الأشغال ويشترط في ذلك أن لا يصدر التصريح بوضع أي إعلان على حرم الطريق الجاور للمناطق السياحية أو الأثرية أو المار بها إلا بعد الحصول على موافقة وزارة السياحة والآثار .

المادة ١٨-أ. بالرغم من أي تصريح أعطي بمقتضى أحكام هذا القانون لمدير الأشغال أن يطلب في أي وقت من أي شخص أن يرفع أو يزيل أي إعلان تثبت أو وضعه على حرم الطريق أو أن ينقله إلى مكان آخر وذلك خلال المدة التي يحددها إذا تبين أن وجوده في مكانه يعرض السلامة العامة للخطر أو يؤثر على الطريق أو على كفاءة استخدامه أو يعرقل أو يمنع صيانته أو توسيعه أو على أية أعمال أخرى غيـه .

ب. إذا تخلف أي شخص عن تنفيذ الطلب الذي صدر إليه استنادا إلى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فتتم إزالة الإعلان على نفقته الخاصة من قبل مدير الأشغال وله أن يطلب من المحافظ اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك وتطبيق على ذلك الشخص في هذه الحالة أحكام الفقرة (ب) من المادة ١٢ من هذا القانون فيما يتعلق بالنفقات وتحصيلها .

المادة ١٩-أ. لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يحدد بنظام يصدره الرسوم الواجب استيفاؤها على الإعلانات التي يتم عرضها أو تثبيتها ضمن حرم الطريق .

#### الطريق المحدودة المنافذ

المادة ٢٠-أ. لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يصدر قرارا يعتبر فيه أي طريق على أنه طريق محدود المنافذ وفي جميع الأحوال تكون الوزارة هي الجهة المسؤولة وصاحبة الاختصاص في تخطيط وتصميم الطريق المحدود المنافذ بما في ذلك تعيين المداخل إليه والمخارج منه ولها أن تصدر التعليمات الخاصة بشروط ومواصفات تلك المداخل .

المادة ٢١-أ. إذا تقرر صفة الطريق المحدود المنافذ لأي طريق أو مشروع طريق فتترتب على ذلك القرار الأحكام التالية :

١. تقيد مرور المركبات على اختلاف أنواعها على الطريق المحدود المنافذ في الاتجاه الواحد المقرر .
٢. عدم جواز تخطيط أو تصميم أو فتح أية مداخل إلى الطريق المحدود المنافذ أو مخارج منه في أي مكان عليه وبأية صورة من الصور إلا من قبل الوزارة أو بموافقتها وضمن الشروط التي تراها مناسبة .
٣. أن يصحح للوزارة الحق في أن تقوم بإغلاق أية مداخل إلى الطريق المحدود المنافذ أو مخارج منه وأية طرق فرعية أخرى تتصل بها ولها أن تقوم بصيانتها إذا قررت عدم إغلاقها وذلك إلى المدى الذي تراه ضروريا لتأمين السلامة العامة وضمان كفاءة استخدام الطريق المحدود المنافذ .

#### الطريق الخاصة

المادة ٢٢-أ. مع مراعاة أحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من هذا القانون للوزير بتنسيب من مدير الأشغال الموافقة على أن تقوم الوزارة بتصميم وإنشاء أي طريق خاص وبناء على طلب خطي يقدمه إلى الوزير أو إلى مدير الأشغال أصحاب الأراضي التي يمر بها الطريق أو يوصل إليها .

المادة ٢٣-أ. عند الموافقة على تصميم أو إنشاء أي طريق خاص أو على كفاءته بما يشترط ما يلي :

١. أن لا يباشر في أي عمل من الأعمال المتعلقة بالطريق قبل أن يفصح أصحاب الأراضي المنتفعون والتي يمر بها الطريق أو يوصل إليها أو أي منهم مقبلا إلى الوزارة نفقات تلك الأعمال جميعها حسب تقدير مدير الأشغال لها بمسألتها إليها ٢٥٪ منها مقابل نفقات وأجور الخبرات الفنية والإدارية التي تقدمها الوزارة ويشترط في تلك النسبة المثوبة الإضافية أن تقيد إيرادا للدولة عند استيفائها ولا يجوز أنفاق أي جزء منها على الطريق أو ردها .
- ب. أن تنزل مساحة الأرض التي تضم حرم الطريق في دائرة التسجيل المختصة من مساحة الأراضي التي يمر بها الطريق وتسجل لدى تلك الدائرة وعلى خرائطها الرسمية على أنها طريق خاص .

هكذا من الأهل



- ج - ان تحسب اجور الآلات والاجهزة والأيدي العاملة والخدمات الأخرى التي تقدمها الوزارة بها في ذلك خدمات المستودعات والمحروقات واستهلاك الآلات والاجهزة بموجب الاسعار او المعدلات الرسمية المقررة اذا وجدت والا فتحسب ونقا للأسعار والمعدلات المتعارف عليها .
- د - يجوز لأي من اصحاب الاراضي التي يمر بها الطريق او يوصل اليها حق الاعتراض لدى الوزير على أي إجراء او عمل تقوم به الوزارة في سياق تصميم او انشاء الطريق او تعيين أي مراقب او مشرف على العمل ، ويكون قرار الوزير قاطعاً .
- هـ - ان يكون للوزارة الحق في ان توقف عن العمل في تصميم الطريق او انشائه اذا نفدت النفقات المدفوعة الا اذا دفع اصحاب الاراضي التي يمر بها الطريق او يوصل اليها او أي منهم نفقات اتمام العمل مضاعفا اليها النسبة المئوية المحددة في الفقرة ١١ من هذه المادة وتفيد ايرادا للدولة عند استيفائها وتطبق هذه الاحكام في كل حالة تنفذ فيها النفقات ويشترط في ذلك ان يرد أي رصيد يبقى من النفقات المدفوعة بعد اتمام العمل المطلوب الى اصحابه .

المادة ٢٤ - ١ . يتم تصميم وانشاء الطريق الخاص بالمواقف عليه بمقتضى احكام المادة ٢٢ من هذا القانون من قبل الجهاز الفني والإداري للوزارة بواسطة الآلات والتجهيزات المتوفرة لها على ان يكون لمدير الاشغال الحق في تحديد وقت المباشرة في العمل والمدة اللازمة لانجازه دون ان تتدخل الوزارة اية مسؤوليات او التزامات تجاه أي شخص من جراء أي تأجيل للمباشرة وتأخير للانجاز .

ب - اما المواد الأخرى اللازمة لطريق فتقدم من اصحاب الاراضي التي يمر بها الطريق او يوصل اليها على ان يوافق مدير الاشغال على انواعها ومواصفاتها ومواعيد تقديمها ويكون أي قرار يصدر بشأنها قطعياً .

المادة ٢٥ - بعد اتمام الطريق الخاص لا تتحمل الوزارة اية التزامات او التزامات بشأنه بها في ذلك صيانته او القيام بأي عمل عليه او تقديم اية خدمة له الا اذا وافق الوزير على ذلك وفي هذه الحالة تطبق على صيانة الطريق وعلى أي من الاعمال والخدمات التي تجرى عليه او تقدم اليه احكام السواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من هذا القانون .

#### رسوم الشرفية

المادة ٢٦ - اذا ارتفعت قيمة ارض بسبب خروجها الى وجه الطريق الذي تم فتحه او تعبيده او بسبب توسيع الطريق الذي هي عليه ، فليجلس الوزير بتسليم من الوزير ان يفرض على الشخص الذي ارتفعت قيمة ارضه لذلك السبب شرفية لا تزيد على (٢٥٪) خمسة وعشرون بالمائة من مقدار ذلك الارتفاع ويشترط ذلك ما يلي :

- ١ - ان تتم المطالبة بالشرفية خلال سنتين من تاريخ اتمام الاعمال المتعلقة بكامل طول الطريق بصورة نهائية والتي كانت سبباً في ارتفاع قيمة الارض .
- ب - ان تكون الوزارة قد دفعت تعويضاً عن المساحات المستملكة من أجل الطريق او مكلفة بدفع ذلك التعويض .
- ج - ان لا يزيد مجموع ما يؤخذ من أجل الشرفية من اصحاب الاراضي التي ارتفعت قيمتها بسبب فتح او تعبيد الطريق على مجموع التعويض المقرر دفعه عن المساحات المستملكة من تلك الاراضي من أجل الطريق .

المادة ٢٧ - ١ - يتم تقدير الارتفاع في قيمة الارض لاغراض فرض الشرفية بمقتضى احكام هذا القانون بقرار يصدره مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بناء على تشييب تقدمه اليه لجنة يعينها من ثلاثة اشخاص على الاقل يرأسها مدير التسجيل المختص ويشترك في عضويتها خبر في اراضي المنطقة التي تمت فيها الاعمال التي سببت الارتفاع في قيمة الاراضي .

ب - يبلغ قرار مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بشأن الشرفية للمكلفين بدفعها ويكون خاضعاً للطعن لدى محكمة البداية التي تقع الارض ضمن منطقتها اختصاصها .

المادة ٢٨ - تدفع الشرفية المستحقة على اربعة اقساط سنوية متساوية واذا لم يدفع أي من تلك الاقساط عند استحقاقه فيعتبر التخصيص ملغى وتحصل الشرفية بكاملها او ما تبقى منها بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية وفي جميع الاحوال يجري التقاضي بين التعويض المستحق لأي شخص عن ارضه المستملكة من أجل الطريق والشرفية المستحقة عليه بمقتضى احكام هذا القانون .

#### رسوم المرور

المادة ٢٩ - يجوز فرض بدل خدمات مرور على أي طريق تقيد حصيلته امانة لدى وزارة المالية لاصحاب صيانة وتصيين الطرق في المملكة ويتم الاتفاق منها بقرارات من مجلس الوزراء وفق الخطة او الخطط التي يضعها لهذه الغاية وتحدد طريقة فرض هذا البديل ومقداره واجراءات تحصيله وحالات الاعفاء منه بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

#### الجرائم والعقوبات

المادة ٣٠ - يعاقب لدى ادانته في المحكمة المختصة بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد او بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بكليتا العقوبتين كل من أقدم على أي من : -

١ - استخدام الطرق المحدودة المنفذ بصورة مخالفة لطريقة وشروط استخدامها .

ب - القيام بأي عمل على الطريق بدون تصريح قانوني .

ج - تثبيت او وضع اية علامات واسارات واعلانات على جوانب الطريق بصورة غير قانونية .

المادة ٣١ - يعاقب لدى ادانته من المحكمة المختصة بالحبس لمدة لا تزيد على اربعة اشهر او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكليتا العقوبتين اذا أقدم شخص على أي من : -

- ١ - الحاق أي اضرار او ضرر في الطريق بآية صورة من الصور وبآية وسيلة من الوسائل .
- ب - أي عمل من شأنه جعل الطريق غير صالحة للمرور او عرقلة السير عليه ولو جزئياً بما في ذلك وضع او ترك اية مواد او انقراض مركبات او اية اشياء أخرى عليه او على أي قسم منه .
- ج - نزع او اخلال اية علامات او اشارات او اعلانات موجودة على جوانب الطريق او نقلها من مكانها بدون تصريح قانوني .
- د - تثبيت او وضع اية علامات او اشارات او اعلانات مضللة او غير صحيحة على الطريق او على جوانبه من شأنها ان تؤدي الى منع استخدام الطريق او الى اية عرقلة في استخدامه .

المادة ٣٢ - ١ - ليس في الاجراءات التي يمكن اتخاذها لدى المحكمة المختصة بشأن أي عمل او اعتداء على الطريق ما يؤثر على صلاحيات الوزير او المحافظ او مدير الاشغال المخولة اليه بمقتضى احكام هذا القانون لايفاق تفصل ذلك العمل او الاعتداء او ازالة الآثار الناجمة عنه وذلك سواء قبل اتخاذ تلك الاجراءات امام المحكمة المختصة او بعد اتخاذها .

ب - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر مدير الاشغال احد رجال الضابطة العدلية لتعقيب وتحقيق الجرائم المرتكبة خلافاً لاحكام هذا القانون .

#### الانظمة

المادة ٣٣ - لمجلس الوزراء بتشيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك فرض وتحصيل الرسوم على أي تصريح يعطى بموجب .

هكذا من الأهل

المادة ٣٤ - يلغى قانون مراقبة الطرق والمحافظة عليها رقم ٥١ لسنة ١٩٢٨ ومعدلاته وقانون الاعلان رقم ٥ لسنة ١٩٥٥ وأي قانون أو تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع هذا القانون .

المادة ٣٥ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه يكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٦/٥/٧

## الحسين بن طلال

|   |  |  |   |
|---|--|--|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                    | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                           | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري                   | وزير<br>الواصلات<br>محي الدين الحسيني                                    | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ذوقان الهنداوي               | وزير العمل<br>والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العمالة<br>المهندس محمّد الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخياط | وزير شؤون<br>الارض المحطة<br>مروان دودين                         | وزير الشؤون البلدية<br>والتقوية والبيئة<br>مروان الحبود     |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دخقان             | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                            | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب                | وزير<br>المالية<br>د. حنا عوده                              |
| وزير<br>الشباب<br>د. عيد الدحيات                  | وزير<br>النقل<br>رجائي الدجاني   | وزير<br>التخطيط<br>طاهر كنعان                                    | وزير<br>الصحة<br>د. زيد حمزه                                |
|   |  | وزير<br>المعدل<br>رياض الشكعه                                    | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب    |

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٢١ تاريخ ١٩٧٧/٨/١٦ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣٥ المشار اليه .

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل



## نحسب لفضلك من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي ونابر باسمه  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون ادارة اهلاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة اهلاك الدولة لسنة ١٩٨٦ ، ويقرأ مع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى تعريف عبارة ( اهلاك الدولة ) الواردة في المادة ٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالتعريف التالي :-

تعني عبارة ( اهلاك الدولة ) الاموال غير المنقولة المسجلة باسم خزانة المملكة الأردنية الهاشمية او التي تسجل باسمها وفقا لاحكام التشريعات المعمول بها .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ا) من المادة ٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ . تشكل اللجنة العليا من وزير المالية رئيسا ومن مدير عام دائرة الاراضي والمساحة نائبا للرئيس وعضوية كل من نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ووكيل وزارة الداخلية ووكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ومدير عام دائرة الحراج والمراعي وتعتبر جلسات اللجنة العليا قانونية اذا حضرها خمسة من اعضائها بمن فيهم الرئيس وتصدر توصياتها بالايجاب او بالاكثريه الحاضرين وتحدد مكافآت اعضائها واعضاء اللجان الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون بنظم .

المادة ٤ - تعدل المادة ٥ من القانون الاصلي باضافة عبارة (لغايات استيفاء بدل المثل من اصل هذه القيمة) بعد عبارة ( عند التقدير ) الواردة فيها مباشرة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :-

المادة ٧

يجرى تأجير اهلاك الدولة للغايات غير الزراعية بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير دونها حلجة الى لجنة او اعلان على ان تحدد الاحكام والشروط الاخرى للتأجير في هذه الحالة بنظم يصدر لهذه الغاية .

المادة ٦ - تعدل المادة ٨ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

١ . يلغى مطلع المادة ويستعاض منه بما يلي :-  
مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة يجري تفويض وتأجير اهلاك الدولة وفقا الاولويات التالية :-

ب . باضافة البند بالنص التالي الي الفقرة (ا) منه :-  
٥ - يجري التفويض للغايات الزراعية وفق الاولويات المبينة في هذه الفقرة ببدل مثل لا يقل عن ٧٥ ٪ من القيمة المسندة .

ج . بالغاء نص البند ١ من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

١ . تفوض اهلاك الدولة لغايات السكن ضمن مناطق التنظيم او مناطق البلديات عن طريق تفويضها بالاسعار الدارجة لمن لا يملك هو او زوجته بيتا للسكن ويقيم بنفس المنطقة التي تقع فيها الارض ويكون مسؤولا عن اعادة امرته ، ويجري التفويض في هذه الحالة مرة واحدة فقط للشخص الواحد .

د . باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :-

ج - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تأجير اهلاك الدولة لغايات زراعية لاي شخص آخر من غير المنصوص عليهم في هذه المادة سواء كان شخصا طبيعيا او معنويا وذلك بالشروط والبدلات التي يقررها بفض النظر عما ورد في اي تشريع آخر .

المادة ٧ - تعدل المادة ٩ من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

١ . تضاف عبارة ( من الكتاب الاول ) بعد عبارة ( الباب الحادي عشر ) الواردة فيها .

ب . بالغاء نصوص البنود ١ و ٢ و ٣ من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بالبندين التاليين :

١ . قطعاً مبعثرة لا تزيد مساحة اي منها عن ٥٠ دونما غير متصلة بمنطقة حرجية اخرى وخالية كليا من الاشجار ولا يمكن الاستفادة منها كوحدة حرجية مستقلة او بضمها الى منطقة حرجية مجاورة بتكاليف معقولة وصالحة للزراعة .

٢ . قطعاً خالية من الاشجار الحرجية وتقع ضمن حدود المجالس البلدية والقروية وللغايات السكنية او النفع العام .

المادة ٨ - تعدل المادة ١٠ من القانون الاصلي باضافة عبارة ( في موقع واحد ) بعد عبارة « اراض مملوكة » الواردة فيها .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ١٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٢

بالرغم مما ورد في هذا القانون :

١ . لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة العليا تخصيص قطع اراض من اهلاك الدولة للوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية ، كما وان للمجلس بناء على تنسيب وزير الزراعة بيع او تفويض او تأجير اهلاك الدولة المسجلة حراجا او مراعى للمجلس البلدي او القروي للمدينة او القرية المجاورة للارض شريطة ان تكون خالية من الاشجار وذلك بالبدل الذي يراه مجلس الوزراء مناسباً والمجلس البلدي او القروي ان يقرر كيفية التصرف بالارض على ان يتقيد في ذلك بالتعليمات التي يضعها مجلس الوزراء لهذه الغاية .

ب . مع مراعاة احكام المادة ٩ من هذا القانون للجنة العليا بناء على تنسيب المدير ان تقرر تأجير او بيع اي من اهلاك الدولة بالمزاد العلني لا تزيد قيمته على التي عينت اذا رأت ان في ذلك مصلحة للخرينة العامة على ان لا يقل عن البيع او بدل الاجارة عن ٨٠ ٪ من البدلات او الاسعار الدارجة وان يخضع قرار الاحالة القطعية على المستاجر او المشتري لموافقة اللجنة العليا تحت طائلة بطلان العقد .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة ١٥ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٥

يمنع الشخص الذي فوض اليه اي ملك من اهلاك الدولة من بيعه او هبته او مبايلته بملك آخر الا بعد مرور عشر سنوات على الاقل من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة تسجيل الاراضي عند تفويضه اليه ، ويستثنى من ذلك ما يلي :

١ . الاراضي التي فوضت قبل نفاذ احكام هذا القانون او ستفوض فيما بعد الى جمعيات اسكان المواطنين عند نقل ملكيتها بما انشئ عليها من مساكن الى اعضائها .

ب . الطرق والاموال غير المنقولة الاخرى المخصصة للمنافع العامة عند الفائتها او تفويضها للمالكين الذين تقع تلك الطرق والاموال غير المنقولة ضمن اراضيهم .

هكذا من المجلد

جـ. الاموال غير المنقولة عند بيعها او فراغها تنفيذاً للدين وكانت الجهة الدائنة هي احدى مؤسسات الاراضى الرسيعة .

المادة ١٧ - يلغى نص المادة ١٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٧ -

ا. بالرغم مما ورد في هذا القانون للجنة العليا ان تنظر في جداول الامراز المتعلقة باملاك الدولة غير المسوحة وتقيضها لاصحاب الحق فيها وذلك بعد ان يتم افراز تلك الاملاك ومسحها على خرائط دائرة الاراضى والمساحة ولجنة كذلك النظر في جداول الاراضى التي تم افرازها وتثبيتها على خرائط دائرة الاراضى والمساحة قبل العمل بهذا القانون وتقيض تلك الاراضى لوامضى اليد عليها اذا لم يكن قد ثبت في امر تقييضها قبل نفاذ احكام هذا القانون .

ب. يجرى الاعلان عن اهلاك الدولة التي يراد تاجيرها او تقييضها من قبل المدير وذلك بالصورة التي يراها مناسبة ، شريطة ان تكون تلك الاملاك مسجلة لدى دائرة الاراضى والمساحة ومثبتة على خرائطها .

المادة ١٨ - تعدل المادة ٢١ من القانون الاصلي باضافة عبارة « او اي نظام اخر يحل محله » بعد عبارة (وما طرأ عليه من تعديلات ) الواردة فيها .

١٩٨٦/٥/٧

## الحسين بن طلال

|   |  |  |   |
|---|--|--|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                  | وزير دولة<br>اشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                            | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>ظاهر المصري                 | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الصيصي                                    | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ذوقان الهنداوي               | وزير العمل<br>والتشبيبة الاجتماعية<br>الهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العامة<br>الهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب | وزير شؤون<br>الارض المحتلة<br>مروان دودين                        | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>مروان الحمود     |
| وزير<br>الزراعة<br>الهندس احمد دخقان            | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                            | وزير الطاقة<br>والقوة المعدنية<br>د. هشام الخطيب                 | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي المعشر        |
| وزير<br>الشباب<br>د. عيد النحيات                | وزير<br>النقل<br>رجائي الدجاني   | وزير<br>التخطيط<br>ظاهر كتمان                                    | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب    |

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٤٦ تاريخ ٧٦/٨/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

بنشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السلبية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٦ المشار اليه .

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

هكذا من الأهل



## نحو الحسين للنداء من المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتامر باصداره واضافته الى قوانين الدواوين :-

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦

### قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٨٦ »  
ويقرأ مع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعمل المادة ٢ من القانون الاصلي كما يلي :-  
بالغاء كلمتي ( وزارة ) و ( وزير ) والواردتين في المادة ٢ من القانون الاصلي مع التعريف المخصص لكل  
منها والاستعاضة عنها بما يلي :-  
تعني لفظة « وزارة » وزارة التنمية الاجتماعية .  
تعني لفظة ( وزير ) وزير التنمية الاجتماعية .  
تعني عبارة ( الشؤون الاجتماعية والعمل ) ايها وردت في هذا القانون ( التنمية الاجتماعية ) .
- المادة ٣ - تعمل الفقرة ٢ من المادة ٩ من القانون الاصلي بالغاء عبارة ( قبل تشييب من الاتحاد العام للجمعيات  
الخيرية وتصريح من الوزير وتصديق مجلس الوزراء ) والاستعاضة عنها بعبارة ( الا بقرار من مجلس  
الوزراء بناء على تشييب الوزير ) .
- المادة ٤ - تعمل المادة ١٩ البند ٦ بشطب عبارة ( على ان يحل وزير التربية والتعليم اذا كانت الخدمة تعليمية  
وان يحل وزير الصحة محل وزير الشؤون الاجتماعية اذا كانت الخدمة صحية ) والاستعاضة عنها  
بعبارة ( وان يحل وزير التربية والتعليم او وزير الصحة محل الوزير اذا كانت الخدمة تعليمية او  
صحية حسب مقتضى الحال ) .
- المادة ٥ - تعمل المادة ٢٠ من القانون الاصلي كما يلي :-  
ا . بشطب كلمة ( وزارته ) الواردة في الفقرة ١ منها والاستعاضة عنها بكلمة ( الدائرة ) .  
ب . بشطب عبارة « لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل » الواردة في الفقرة ٢ منها والاستعاضة عنها  
بكلمة ( الوزير ) .

١٩٨٦/٥/٧

### الحسين بن طلال

|  |   |  |   |
|--|---|--|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                   | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                                | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري                  | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الحسيني  | وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء<br>لوقمان الهنداوي                | وزير العمل<br>والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب      | وزير شؤون<br>الارض الحطة<br>مروان دودين                          | وزير الشؤون البلدية<br>والتربية والبيئة<br>مروان الحبود     |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دحقان            | وزير التعليم العالي<br>والتربية المدنية<br>د. ناصر الدين الاسد د. هشام الخطيب | وزير المالية<br>د. حنا عوده                                      | وزير التكوين<br>والمصناعة والتجارة<br>د. رجائي المشر        |
| وزير<br>الشباب<br>د. عبد الدحيات رجائي الدجاني   | وزير النقل<br>الخطيب<br>طاهر كتمان د. زيد حمزة رياض الشكمه                    | وزير<br>المحطة<br>العمل  | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب    |

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون العمل  
النشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٦٠١ تاريخ ١٧/١/١٩٧٦ الى مجلس الامة فاندخل عليه المجلس بعض  
التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية  
السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٧ المشار اليه .

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

هكذا من المأهول

## نخس الحسين لفقنل من الحككة لفقنل لفقنل

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما تقرر مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واصفاته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٦ ، ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة ٨٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي : -  
المادة ٨٤ -

- ١ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ان يصدر من وقت لآخر قرارا بتصنيف المهن والحرف والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات بعد الاستئناس برأي الاتحاد العام لنقابات العمال في ذلك وان يحدد مجموعات المهن والحرف والصناعات التي لا يجوز تكوين أكثر من نقابة عمالة واحدة لجميع العمال فيها وذلك بحكم نياتها او ارتباطها ببعضها او اشتراكها في انتاج واحد او متكامل وله ان يجعل قراره بذلك ساري المفعول على النقابات القائمة .
- ب - يتم تسجيل النقابة العمالة التي تحمل محل النقابات القائمة المشمولة بالقرار الصادر بمقتضى الفقرة ١ من هذه المادة وفقا لاحكام السجل المنصوص عليها في هذا القانون ويجوز تقديم طلب التسجيل في هذه الحالة من اي عدد من اللجان الادارية لتلك النقابات او من قبل ما لا يقل عن ثلاثين عمالا من العمال المنتسبين اليها ، ويكون تسجيل تلك النقابات ملغى عند تسجيل النقابة العمالة التي حلت محلها ، على ان يعتبر تسجيل تلك النقابات ملغى في جميع الاحوال بمرور ثلاثين يوما على صدور قرار الوزير وتصبح النقابة العمالة الخلف القانوني لها في جميع اموالها وحقوقها والالتزامات المترتبة عليها .
- ب - للنقابة العمالة ان تفتح فروعها لهيئات جميع انحاء المملكة وتحدد طبيعة العلاقة بين النقابة العمالة وفروعها ، وكذلك بين النقابة العمالة والاتحاد العام لنقابات العمل بموجب التنظيم الخاصة بكامل منها .

١٩٨٦/٥/٧

### الحسين بن طلال

|  |  |  |   |
|--|--|--|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                     | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                           | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري                    | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الحسيني                                   | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>لوقان الهنداوي               | وزير العمل<br>والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العمالية<br>المهندس محمود الهوايده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الفياض | وزير شؤون<br>الارض المحتلة<br>مروان دودين                        | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>مروان الهويدي    |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دحقان              | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                            | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب                | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي المشر         |
| وزير<br>الشباب<br>د. فهد الحياث رجائي المجالي      | وزير<br>النقل<br>طاهر كتمان  | وزير<br>الصحة<br>د. زيد حمزة                                     | وزير الاملاط والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمّد الخطيب   |

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور اجل القانون المؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون العمل المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٣٦ تاريخ ١٩٨٤/٦/٢ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس ببعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٨ المشار اليه .

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل



## نحو وحسن العمل في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
تصادق على القانون الاتي وتامر باصداره وانساقته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٦ ) ، ويقرأ مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ٧ من المادة ١٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٧ - استقدام العمال غير الاردنيين .

١ - على صاحب العمل ان لا يستخدم اي عامل غير اردني الا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرين لدى العمال الاردنيين او كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة ويشترط في جميع الاحوال ما يلي :-

١ - منح الاولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب بالنسبة لأمثالهم من الاجانب .

٢ - الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة قبل استقدام اي عامل الى المملكة مهما كانت مهنته ويستثنى من الحصول على هذه الموافقة الحالات التي يتفق على استثنائها بين الوزارة ووزارة الداخلية .

٣ - الحصول على تصريح عمل من الوزير او من ينيه قبل مباشرة العامل بالعمل سواء كان من الفئات المشمولة باحكام هذا القانون او من الفئات غير المشمولة بها وتكون مدة التصريح لسنة ويجوز منحه لمدة اقل من ذلك .

ب - تستوفي الوزارة رسميا سنويا قدر ثلاثون ديناراً من العامل العربي باستثناء العامل منهم في القطاع الزراعي ليستوفي منه مئبرقناتير كما تستوفي الوزارة من العامل الاجنبي رسميا سنويا لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة وخمسين ديناراً وفقاً للفئات والمهن التي يحددها الوزير بقرار منه مقابل منح تصريح العمل او تجديده وتعتبر الرسوم المستوفاة على هذا الوجه ايرادا للخزينة .

ج . معاقب صاحب العمل او مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسة وسبعين ديناراً من كل شهر او الجزء من الشهر يستخدم خلاله اي عامل بصورة تخالف احكام هذا القانون ويتم تفسير العامل من المملكة في هذه الحالة على نفقة صاحب العمل او مدير المؤسسة بقرار من الوزير يتم تنفيذه من قبل السلطات المختصة .

١٩٨٦/٥/٨

الحسين بن طلال

|  |  |  |  |
|--|--|--|--|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                   | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                           | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                 |
| وزير<br>الخارجية<br>ظاهر المصري                  | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الحسيني                                   | وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء<br>دوقان الهنداوي                 | وزير العمل<br>والشعبة الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقدسات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخياط | وزير شؤون<br>الارض المحطة<br>مروان دودين                         | وزير الشؤون البلدية<br>والقروية والبيئة<br>مروان الحمود    |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دفتان            | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الأسد                            | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب                | وزير<br>المالية<br>د. خا عوده                              |
| وزير<br>الشباب<br>عبد النحيات                    | وزير<br>النقل<br>رجائي النجاني   | وزير<br>الصحة<br>د. زيد حمزه                                     | وزير<br>المعدل<br>رياض الشكمه                              |
|  | وزير<br>التخطيط<br>ظاهر كنعان  | وزير<br>السياحة والآثار<br>محمّد الخطيب                          | وزير<br>الاعلام والثقافة<br>رجائي المعشر                   |

هكذا من الأهل

## نحو الحرس الوطني ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واخالفته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٦

قانون معدل لقانون العمل

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٦ » ويقرا مع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل تكتلون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ٣ من المادة ٩ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
٣ - تطبق على موظفي الوزارة الذين يكلفون بالعمل بعد اوقات الدوام الرسمي أنظمة علاوات الموظفين المعمول بها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ١٢ :-

- يتوجب على صاحب العمل او من ينوب عنه القيام بما يلي :-
- ان يسجل مهنة مفتش العمل وان يقدمه معلومات صحيحة فيما يتعلق بعمله .
  - ان يزود الوزارة بتقرير سنوي يتضمن مكان عمله وطبيعته وعدد العمال الذين يعملون في المؤسسة وجنسياتهم ومهنتهم واجورهم وتاريخ مباشرة العمل .
  - ان يحتفظ في مؤسسته بسجلات للعمال بها في ذلك المتديرون منهم تتضمن المعلومات الواردة في دفتر العائلة او اية معلومات اخرى يقررها الوزير لتنفيذ احكام هذا القانون .
  - يعاقب صاحب العمل او من ينوب عنه بفرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثمائة دينار عن مخالفة كل حالة من الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

١٩٨٦/٥/٧

### الحسين بن طلال

|  |   |  |   |
|--|---|--|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد                   | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                            | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري                  | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الحسيني                                    | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>لوقان الهنداوي               | وزير العمل<br>والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير<br>الاشغال العامة<br>المهندس محمود الحوامدة | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمغتربات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب | وزير شؤون<br>الارض المحتلة<br>مروان دودين                        | وزير الشؤون البلدية<br>والتربية والبيئة<br>مروان الحمود     |
| وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دحقان            | وزير<br>التعليم العالي<br>د. ناصر الدين الاسد                             | وزير الطاقة<br>والتقنية المعدنية<br>د. هشام الخطيب               | وزير التكوين<br>والمصناعة والتجارة<br>د. رجائي المشر        |
| وزير<br>السياحة<br>د. عبد الحفيظ                 | وزير<br>النقل<br>رجائي المجالي طاهر كنعان                                 | وزير<br>الصحة<br>د. زيد حمزة                                     | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب    |

## نحو الحرس الوطني ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣

نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة

الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٦ » ويقرا مع النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات وتكظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة ٧ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
يكون بدل الاشتراك الشهري في الصندوق حسب فئات المشتركين على الوجه التالي ، على ان يقتطع هذا البدل من الراتب الشهري للمشارك من قبل الدائرة المالية في القيادة العامة للقوات المسلحة :-

| فئات المشتركين | بدل الاشتراك الشهري |
|----------------|---------------------|
| ملازم          | ثمانية دنانير       |
| ملازم اول      | ثمانية دنانير       |
| تقريب          | ثمانية دنانير       |
| رائد           | عشرة دنانير         |
| مقدم           | ثلاثة عشر دينارا    |
| عقيد           | سنة عشر دينارا      |
| معيد           | سبعة عشر دينارا     |
| لواء           | سبعة عشر دينارا     |
| فريق           | سبعة عشر دينارا     |
| فريق اول       | سبعة عشر دينارا     |
| مشمير          | سبعة عشر دينارا     |

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة «ا» من المادة ٨ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

- يستمر اشتراك الضابط في الصندوق وانتفاعه من اهدائه واعماله بعد انتهاء خدمته الفعلية في القوات المسلحة الأردنية اذا ابدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال تسعين يوما من تاريخ انتهاء خدمته على ان يكون ملزما في هذه الحالة بالاستمرار في دفع بدل الاشتراك الشهري واذا تخلف عن ذلك عانته يفقد حقه في الانتفاع من اهداف الصندوق واعماله وترد له جميع المبالغ التي سبق ان دفعها كبدل اشتراك في الصندوق .

المادة ٤ - تعمل المادة ١٧ من النظام الاصلي بالفاء عبارة ( ستة عشر الف دينار ) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( عشرين الف دينار ) .

المادة ٥ - تعمل المادة ١٨ من النظام الاصلي بالفاء مطلقها والاستعاضة عنه بما يلي :-

يدفع القسط الاول من القرض للمشارك بعد صدور قرار الهيئة بالموافقة على تخصيص القرض بمقتضى احكام هذا النظام ولا تدفع باقي القسط لاي مشترك الا اذا قدم الوثائق التالية :-



المادة ٦ - تعدل المادة ١٩ من النظام الاصلي على النحو التالي : -

- أ - تُلغى عبارة (ثلاثين يوما) الواردة في البند ٢ من الفقرة (أ) منها ويستعاض عنها بعبارة (ثلاثة اشهر) .  
ب - تُلغى عبارة ( ثلاثة اشهر ) الواردة في الفقرة (ب) منها ويستعاض عنها بعبارة ( ستة اشهر ) .

١٩٨٦/٥/٢

### الحسين بن طلال

|   |  |   |   |
|---|--|---|---|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد  | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                           | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي  | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي                  |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري   | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الحسيني                                   | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء<br>لوقان الهنداوي                   | وزير العمل<br>والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير الاشغال العامة ووزير الشؤون<br>البلدية والقروية والبيئة بالوكالة<br>المهندس محبوب الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقصدات الإسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخياط | وزير شؤون<br>الأرض المحطة<br>مروان دودين                          | وزير<br>الزراعة<br>المهندس أحمد دخقان                       |
| وزير<br>الشباب<br>د. عيد النحيات  | وزير<br>النقل<br>رجائي الدجاني   | وزير<br>التخطيط<br>طاهر كنعان                                     | وزير<br>المعدل<br>رياض الشكعة                               |
|   |  | وزير التعليم العالي<br>وزير الصحة بالوكالة<br>د. ناصر الدين الأسد | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب           |
|   |  | وزير<br>المالية<br>د. حنا عوده                                    | وزير التكوين<br>والصناعة والتجارة<br>د. رجائي العشر         |
|   |  | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب          |   |

### نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور  
وتناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢  
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦  
نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية لسنة ١٩٨٦ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (١) وتضاف الفقرتين (ب) و (ج) التاليين اليها : -

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة لا يجوز استخدام اي جامعي من مختلف التخصصات الجامعية في القوات المسلحة الأردنية او الامن العام او المخابرات العامة الا اذا صنف طبيا في الدرجة الثالثة على الاقل طبقا لمقرر درجة اللياقة البدنية لخدمة المنصوص عليه في الملحق الاول المرفق بهذا النظام . وتصري احكام هذه الفقرة على اي شخص تلقى دراسته الجامعية بمقتضى احكام نظام البعثات الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا الأردنية رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠ ( المكرمة الملكية ) .

ج - يستثنى من احكام الفقرة (ب) من هذه المادة الجامعي الذي تلقى دراسته الجامعية على حساب اي من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة اذ يجوز استخدامه اذا صنف طبيا في الدرجة الرابعة .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (٤) من الملحق الاول المرفق بالنظام الاصلي على الوجه التالي : -

أ - بالفاء الكلمات التالية الواردة في تصنيف الدرجة الثالثة منها السواقين - اللاسلكي - الموسيقى والاستماع عنها بما يلي : -  
الجامعيون من مختلف التخصصات بما في ذلك ( الاطباء والصيادلة والمهندسون والقضاة والائمة ) - السواقين - اللاسلكي - الموسيقى .

هكذا من الأهل

ب - بالفاء الكلمات الواردة في تصنيف الدرجة الرابعة منها الامباء - السيادة - المهندسون - المحابون - الثقافة - الائمة .

### الحسين بن طلال

١٩٨٦/٥/٢

|   |  |  |  |
|---|--|--|--|
| وزير<br>الداخلية<br>حسن الكايد  | وزير دولة<br>للشؤون البرلمانية<br>د. سامي جوده                           | نائب رئيس الوزراء<br>وزير التربية والتعليم<br>عبد الوهاب المجالي | رئيس الوزراء<br>وزير الدفاع<br>زيد الرفاعي               |
| وزير<br>الخارجية<br>طاهر المصري   | وزير<br>المواصلات<br>محي الدين الحسيني                                   | وزير دولة لشؤون<br>رئاسة الوزراء<br>ذوقان الهنداوي               | وزير العمل والتنمية الاجتماعية<br>المهندس خالد الحاج حسن |
| وزير الاشغال العامة ووزير الشؤون<br>البلدية والقروية والبيئة بالوكالة<br>المهندس محمود الحوامده | وزير الاوقاف والشؤون<br>والمقننات الاسلامية<br>د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب | وزير شؤون<br>الارض الحطة<br>مروان دودين                          | وزير<br>الزراعة<br>المهندس احمد دحقان                    |
| وزير<br>التعليم العالي<br>وزير الصحة بالوكالة<br>د. ناصر الدين الاسد                            | وزير الطاقة<br>والثروة المعدنية<br>د. هشام الخطيب                        | وزير<br>المالية<br>د. حنا عوده                                   | وزير<br>التنقل<br>رجائي الدجاني                          |
| وزير<br>الشباب<br>د. عيد الدحيات  | وزير<br>التخطيط<br>طاهر كتمان  | وزير<br>العدل<br>رياض الشكعة                                     | وزير الاعلام والثقافة<br>والسياحة والآثار<br>محمد الخطيب |

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على الاتفاق  
السياسي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية  
مصر العربية بشكله التالي :

### اتفاق سياسي

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

وجمهورية مصر العربية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية ايمانا منهما بضرورة توسيع  
الصداقة القائمة بينهما ورغبة في تنمية السياحة في كل من البلدين قد توصلتا الى الاتفاق التالي :-

### مادة أولى

يقوم الطرفان باتخاذ كافة الاجراءات المناسبة لتنشيط حركة السياحة بين البلدين وبين الطرف الثالث  
واستغلال الخط البحري المنشأ بينهما لتحقيق هذا الهدف .

### مادة ثانية

يعمل الجانبان على دعم وتنشيط حركة السياحة الدولية عن طريق طرح البلدين كوحدة سياحية مشتركة  
من خلال اعداد البرامج المشتركة وابرار عوامل الجذب الجامعة للبلدين واصدار النشرات والملصقات المشتركة .

### مادة ثالثة

يعمل الجانبان على تنظيم رحلات تنقيفية لكبار منظمي الرحلات والاشترك باجحة متجاورة في المناسبات  
والمعارض السياحية المختلفة .

### مادة رابعة

يقوم الجانبان بتكوين لجنة مشتركة مهتمة بدراسة ومتابعة الاجراءات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق  
وتحقيق اهدافه .

### مادة خامسة

تتم تسوية نفقات السياحة بين البلدين طبقا لوسائل الدفع المقبولة للطرفين .

### مادة سادسة

مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويسري بمفعوله من تاريخ تبادل التصديق عليه ، ويجدد تلقائيا  
ما لم يبد أحد الطرفين الرغبة في انهاءه قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء الخمس سنوات .

عن حكومة  
جمهورية مصر العربية

عن حكومة  
المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأهل



ملحق  
للاتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وحكومة الجمهورية العربية المتحدة  
بشأن التعاون في مجال السياحة

تتم اجتماعات اللجنة المشتركة طبقاً للإجراءات التالية : —

- أ — تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها العادية مرة في السنة .
- ب — تجتمع اللجنة المشتركة في كل من البلدين بالتناوب في التاريخ الذي يحدده السلطات السياحية الرسمية في كل من البلدين عليه .
- ج — يمكن للجنة المشتركة أن تعقد اجتماعات طارئة لما يقتضيه طارئان .
- د — يرأس اجتماعات اللجنة المشتركة رئيس وفد الدولة المستضيفة .
- هـ — يتم عقد أول اجتماع للجنة المشتركة في بحر شوبرين بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٥ الموافق ١٠ مارس ١٩٨٥ الواردة بالمادة السابعة من هذا الاتفاق .

قرر مجلس الوزراء الموافقة على بروتوكول تعاون بين وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية ووزارة النفط العراقية بشكله التالي : —

بروتوكول تعاون  
بين  
وزارة النفط العراقية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية  
الأردنية

انطلاقاً من الروابط القومية الأخوية بين القطرين الشقيقين العراقي والأردني وإيماناً بأهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . واستناداً لأحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين القطرين بتاريخ ١/١٢/١٩٨٠ وتنفيذاً لما ورد في الفقرة ٣ من رابعاً من محضر اجتماع الدورة السادسة للجنة الوزارية العراقية - الأردنية المشتركة والمنعقدة في عمان خلال الفترة ١٩ - ٢٢/١٢/١٩٨٥ ، فقد اتفق الجانبان على التعاون في المجالات النفطية التالية : —

أولاً : إنتاج ومعالجة النفط والغاز الطبيعي

يقدم الجانب العراقي وفقاً لإمكانياته وظروفه المساعدة اللازمة من الخبرة والمشورة الفنية إلى الجانب الأردني في نطاق التنقيب وإنشاء الوحدات الانتاجية للنفط والغاز وتشغيلها عندما يقرر ذلك من الجانب الأردني ووفق خطة مبرمجة ومبسقة يتم الاتفاق عليها من الجانبين .

ثانياً : تصفية النفط الخام

يقوم كل من الجانبين بتقديم المساعدة والمشورة الفنية اللازمة للجانب الآخر بهدف تطوير أساليب التصفية وتقليل التكاليف وتحسين كفاءة الأداء والتشغيل في المصافي لكلا البلدين وسد حاجة كل منهما من المشتقات النفطية وحسب رغبة كل الجانبين وفقاً للشروط التي يتم الاتفاق عليها في حينه .

ثالثاً : دراسة وتنفيذ المشاريع النفطية

يقوم الجانب العراقي بتقديم المساعدة والمشورة الفنية للجانب الأردني في نطاق دراسة وتنفيذ المشاريع النفطية عند الضرورة وعلى ضوء الإمكانيات المتاحة للجانب العراقي وفقاً لمنهجية منسقة ومتفق عليها بين الجانبين .

رابعاً : السلامة الصناعية

يقوم كل من الجانبين بتقديم الخبرة والمشورة الفنية للجانب الآخر في وضع شروط وضوابط السلامة والنظف الصناعي في كل من البلدين وخاصة بالعمليات النفطية المتعددة بما في ذلك المشتقات النفطية .

خامساً : التدريب والتأهيل

يقوم كل من الجانبين بتقديم الفرص التدريبية والتأهيلية للجانب الآخر سواء كان ذلك في المراكز التدريبية الموجودة لدى كل جانب أو في مواقع العمل أو من خلال إقامة الدورات واندوات التطويرية والتأهيلية لكلا البلدين وفقاً لبرامج منسقة بين المؤسسات التدريبية النفطية المختصة في البلدين وحسب شروط يتفق عليها عند التنفيذ .

كما يقوم الجانبان بدراسة إمكانية التنسيق بينهما في وضع البرامج التدريبية والتطويرية والتأهيلية للعاملين في المجالات المشتركة بين الجانبين بهدف رفع الكفاءة الفنية وصولاً للاستخدام الأمثل لوسائل التقنية الحديثة من قبل العاملين في كلا البلدين .

سادساً : تبادل الخبراء والقوى العاملة

يسعى كل من الجانبين برغد الجانب الآخر بالخبراء والقوى العاملة بناء على طلب أحد الجانبين وذلك في ضوء الإمكانيات المتاحة لكل من الجانبين بهدف المساهمة في تقديم المساعدة الفنية والتشغيلية في المجالات المذكورة فيما تقدم . ويتفق على صيغة تحمل التكاليف ومترات الانتداب وبقية الأمور بالتشاور بين الجانبين وعند التنفيذ .

هكذا من الأهل

## احكام عامة

لتسهيل تنفيذ البنود الواردة في هذا البروتوكول ، فقد اتفق الجانبان ادنا على الاحكام العامة التالية :

- ١ . تناط مسؤولية تنفيذ هذا البروتوكول بالنسبة للجانب العراقي بالاجهزة والمؤسسات التابعة لوزارة النفط كل فيما يخصه وبالنسبة للجانب الاردني بالمؤسسات التابعة لوزارة الطاقة والثروة المعدنية كل فيما يخصه .
- ٢ . يتحمل كل جانب من الجانبين نفقات المواد والخدمات التي يطلبها من الجانب الاخر والمشغولة بهذا البروتوكول .
- ٣ . يكون هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة سنتين من تاريخ التوقيع عليه من قبل الجانبين ويجدد لفترات اخرى باتفاق الجانبين .
- ٤ . يجوز تعديل هذا البروتوكول باسعار خطي مقدم به ' احد الجانبين ووافق عليه الجانب الاخر . كما يجوز لكل من الطرفين انهاء العمل بهذا البروتوكول بعد تقديم اشعار خطي مسبق الى الجانب الاخر ويكون تاريخ انتهاء العمل في هذه الحالة بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الاشعار الخطي .

حرر ووقع في عمان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٦/٤/٢٩ .

عن وزارة النفط العراقية

عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية الاردنية

قاسم احمد العربي

هشام الخطيب

وزير النفط

وزير الطاقة والثروة المعدنية

## تعديل التعرفة الكهربائية

قرر مجلس الوزراء بالاستناد الى احكام المادتين ٣٢ ، ٣١ من قانون الكهرباء العام رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ الموافقة على تشييع مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية في جلسته الثانية المنعقدة بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٦ المنصين تعديل التعرفة الكهربائية على النحو التالي ، واعتبارها نافذة المفعول من تاريخ ١/٦/١٩٨٦ :

## التعرفة الكهربائية

## اولا : تعرفة الجملة .

- ١ . تحدد اثمان الجملة للطاقة الكهربائية التي تزودها سلطة الكهرباء الاردنية على النحو التالي الى المشتركين ادناه : -

- شركة الكهرباء الاردنية .
- شركة كهرباء محافظة اربد .

- المشتركون الكبار المزودون مباشرة من شبكات الفولطية ١٣٢ كيلو فولت من طريق محطات تحويل رئيسية ويشار اليهم فيما بعد بالمشاركين الكبار .

- ١ . تعرفة الحمل الاقصى كبلغ شهري مقطوع لكل كيلوواط من الحمل الاقصى الشهري يستمر لمدة ٣٠ دقيقة متتالية ويقع خلال فترة الذروة كما هي معرفة في البند ٤ ادناه .
- كافة المشتركين اعلاه ٢٤٠ دينار لكل كيلوواط شهريا .

- ب . تعرفة التزويد النهاري لكل كيلوواط ساعة مباع خلال الفترة النهارية المحددة بين الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة الثالثة والعشرين مساء او اي تحديد آخر تصدره سلطة الكهرباء الاردنية فيما بعد .

- شركة الكهرباء الاردنية ١٩ فلسا لكل كيلوواط ساعة
- شركة كهرباء محافظة اربد ١٩ فلسا لكل كيلوواط ساعة
- المشتركون الكبار ١٦ فلسا لكل كيلوواط ساعة

- ج . تعرفة التزويد الليلي لكل كيلو واط ساعة مباع خلال الفترة الليلية المحددة بين الساعة الثالثة والعشرين وحتى الساعة السابعة صباحا او اي تحديد آخر تصدره سلطة الكهرباء الاردنية فيما بعد .

- شركة الكهرباء الاردنية ١٣ فلسا لكل كيلوواط ساعة
- شركة كهرباء محافظة اربد ١٣ فلسا لكل كيلوواط ساعة
- المشتركون الكبار ١٢ فلسا لكل كيلوواط ساعة

- ٢ . في حالة انخفاض معامل القدرة عند المشترك من ٨٥ . يترتب عليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية وعلى حسابه الخاص لمنع هذا الانخفاض وفي حالة انخفاض معامل القدرة عن ٨٥ . يتحمل المشترك بالاضافة الى اثمان الطاقة الكهربائية وتكاليف الحمل الاقصى الغرامات التالية : -

| معامل القدرة عند المشترك | الغرامة  |
|--------------------------|--|
| ٨٥ . او اكثر             | لا شيء   |
| اقل من ٨٥ . وحتى ٧٠ .    | ٧٧ .٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١ . من القدرة دون ٨٥ .        |
| اقل من ٧٠ . وحتى ٦٠ .    | ٩٥ .٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١ . من القدرة دون ٨٥ .        |
| اقل من ٦٠ . وحتى ٥٠ .    | ١٢٠ .٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١ . من معامل القدرة دون ٨٥ . |
| ما دون ٥٠ .              | ١٥٠ .٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١ . من معامل القدرة دون ٨٥ . |

هكذا من الأشهر



هذا ويحق للسلطة ان توقف تزويد المستهلك بالطاقة الكهربائية اذا ثبت ان انخفاض معامل القدرة لديه يضر بالنظام الكهربائي وأنه لم يتخذ الاجراءات اللازمة لرفع معامل القدرة .

٢. تسدد اثمان الطاقة الكهربائية الزودة من سلطنة الكهرباء الاردنية الى المستهلكين المشار اليهم في البند ١ اعلاه خلال فترة اتصاها ثلاثون يوما من تاريخ تمام الاداء في حالة تاخر المستهلك عن تسديد اثمان الطاقة الكهربائية خلال فترة اتصاها ثلاثون يوما من تاريخ تسليمه الفاتورة بتحقيق عليه فائدة قدرها ١٪ شهريا على اية مبالغ مستحقة الدفع ونسب بسددة .

٤. تعني عبارة الحمل الأقصى الشهري انها أقصى حمل بالكيلوواط يستمر لمدة ثلاثين دقيقة متتالية في فترة الذروة المعروفة كما يلي :-

تعرف فترة الذروة بالفترة الممتدة بين الساعة السابعة عشرة وحتى الساعة الثانية والعشرين صيفا ( من ١ / ايار ولغاية ٣٠ / ايلول ) والفترة الممتدة من الساعة السادسة عشرة وحتى الساعة الثانية والعشرين شتاء ( من ١ / تشرين اول ولغاية ٣٠ نيسان ) يجوز لسادة الكهرباء الاردنية ان تغير من وقت لآخر تعريف فترة الذروة .

#### ثانيا : تعرفه التوزيع بالفرق .

تحدد اثمان الطاقة الكهربائية التي تزودها سلطنة الكهرباء الاردنية وشركات تنويرها صاحب الامتياز للمستهلكين من شبكات التوزيع الكهربائية وبالفرق وفي كافة محافظات المملكة على النحو التالي :

#### ١. تعرفه المشتركين الاعتياديين .

تنطبق على المشتركين المنزليين والمباني العامة والمباني العبادة والمدارس والجمعيات والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية في كافة انحاء المملكة للطور الواحد وللثلاثة اطوار على النحو التالي :

- ١ - من ١ - ١٦٠ كيلوواط ساعة شهريا ٣١ فلسا لكل كيلوواط ساعة  
ب - اكثر من ١٦٠ كيلوواط ساعة شهريا ٥٢ فلسا لكل كيلوواط ساعة

٢. ينطبق على الاداعة والتلفزيون تعرفه بمستوية مقدارها ٢٨ فلسا لكل كيلوواط ساعة .

#### ٣. تعرفه المشتركين التجاريين

وتنطبق على كافة المرافق التجارية ومنها المحلات التجارية والمطاعم والملاهي ودور السينما والافران العادية ومحلات الطوبى واستديوهات التصوير وعيادات الاطباء والاشعة والمختبرات ومحلات الخياطة ومحلات بيع الاحذية والمساعد الكهربائية في البنانيات التجارية للطور الواحد وللثلاثة اطوار في كافة انحاء المملكة .

٦ فلسا لكل كيلوواط ساعة

#### ٤. تعرفه المشتركين الصناعيين الضغار

وتنطبق على المشتركين الصناعيين الصغار المزودين من شبكات الفولطية المنخفضة ولا تزيد احصائهم عن ٢٠٠ ك. واط بها في ذلك الورش الصغير والمخابز الآلية ومصانع الحلويات ومعمل تحميص الاعلام ومشاعل ومخاض الخياطة ومطاحن الحبوب وجواريش الاعلاف ومعاصر الزيتون والمحار والمناجر ومعمل اللبن والبلاط وبنائير الحجر ومصانع الاحذية ومشاعل الانبيوم ومصانع المواد الغذائية في كافة انحاء المملكة للطور الواحد وللثلاثة اطوار :-

#### ١ - الفئة الاولى :

- من ١ - ٢٥٠ كيلوواط ساعة شهريا ٢٢ فلسا / كيلوواط ساعة .  
ب - الفئة الثانية :  
فوق ٢٥٠ كيلوواط ساعة شهريا ٢٢٥ فلسا / كيلوواط ساعة .

#### ٥. تعرفه المشتركين الصناعيين الكبار .

تنطبق على المشتركين الصناعيين الكبار المزودين من شبكات الفولطية المتوسطة ٢٢ ، ١١ ، ٦٦ ، ٦٦ ك. ف. او المشتركين المزودين من شبكات الفولطية المنخفضة ويزيد حملهم عن ٢٠٠ كيلوواط .

#### ١. تعرفه الحمل الأقصى

٢٠٥ دينار كبلغ شهري مقطوع لكل كيلوواط من الحمل الأقصى الشهري الذي يستمر لمدة ثلاثين دقيقة متتالية خلال فترة الذروة المعروفة في البند اول - ٤ .

#### ب. تعرفه التزويد النهاري .

١٩ فلسا لكل كيلوواط ساعة بياح خلال الفترة النهارية المحددة ما بين الساعة السابعة صباحا وحتى الساعة الثالثة والعشرين او اي تعريف اخر تصدره السلطة فيها بعد .

#### ج. تعرفه التزويد الليلي

١٢ فلسا لكل كيلوواط ساعة بياح خلال الفترة الليلية المحددة ما بين الساعة الثالثة والعشرين وحتى الساعة السابعة صباحا او اي تحديد اخر تصدره السلطة فيها بعد .

#### د. تعرفه مستوية

لاسلطة في مناطق التوزيع التابعة لها ان تطبق على المشتركين الصناعيين الكبار تعرفه بمستوية مقدارها ٢٤ فلسا لكل كيلوواط ساعة وذلك بتعديل تعرفه الصناعيين الكبار المشار اليها اعلاه .

هـ. في حالة انخفاض معامل القدرة عند المشترك عن ٨٥٪ يترتب عليه اتخاذ جميع الخطوات

الضرورية وعلى حسابه الخاص لمنع هذا الانخفاض .

هذا وفي حالة انخفاض معامل القدرة عن ٨٥٪ يتحمل المشترك بالاضافة الى اثمان الطاقة الكهربائية وتكاليف الحمل الأقصى الغرامات المبينة في البند ( اول ٢٠ ) .

هذا ويحق للسلطة والشركات ان توقف تزويد المستهلك بالطاقة الكهربائية اذا تبين لها ان انخفاض معامل القدرة لديه يضر بالنظام الكهربائي وأنه لم يتخذ الاجراءات اللازمة لرفع معامل القدرة .

#### ٦. تعرفه ضخ المياه والزراعة .

تنطبق على استهلاكات الطاقة الكهربائية لاغراض ضخ المياه للري والشرب ولاغراض مزارع تربية المواشي والدواجن في كافة انحاء المملكة وكذلك للاغراض الزراعية - ٢٢ فلسا لكل كيلو واط ساعة .

#### ٧. تعرفه الفنادق

تنطبق على استهلاكات الفنادق في كافة انحاء المملكة تعرفه بمستوية مقدارها ٢٤ فلسا لكل كيلوواط ساعة .

٨. تعامل كافة فئات المشتركين حسب التعريفات الواردة في الجريدة الرسمية بغض النظر عن هويتهم .

٩. انارة الشوارع والساحات والميادين العامة بجنتها .

#### ١٠. القطوعية الدنيا للاستهلاك .

تحدد ادنى مقطوعية شهرية للمستهلكين في محافظات المملكة على النحو التالي :-

١ - المستهلكون الاعتياديون في كافة محافظات المملكة دينار واحد شهريا .

ب - باقي فئات المستهلكين في كافة محافظات المملكة دينار وربع شهريا .

#### ١١. الخصميقات

١ - تمنح امكن العبادة والمدارس والمستشفيات الحكومية والجمعيات الخيرية حسب مقداره ٢٥٪ من قيمة الطاقة المستهلكة شهريا .

ب - تستمر سلطة الكهرباء الاردنية وشركات التوزيع صاحبة الامتياز في منح موظفيها المزودين بالطاقة الكهربائية من الشبكات التابعة لاي منها حسب مقداره ٧٥٪ من قيمة الطاقة المستهلكة شهريا .

١٢. تتم قراءة عدادات كافة المشتركين والجيليه شهريا .

هكذا من المأهل

## تعرفة المياه

- بناء على تنسيب مجلس إدارة سلطة المياه ، قرر مجلس الوزراء ، في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٦ بالاستناد الى المادة ١٠ من قانون سلطة المياه رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٣ الموافقة على تخفيض تعرفة المياه في المملكة على النحو التالي اعتباراً من ١/٦/١٩٨٦ :
- ١ - تخفيض تعرفة المياه في كافة أنحاء المملكة بنسبة ٢٠ ٪ باستثناء منطقة الأغوار وذلك لفئات الاستهلاك الدنيا الاولى والثانية .
  - ٢ - تخفيض تعرفة المياه بنسبة ٢٠ ٪ للجامعات ومنع الاسدية ومحطة العقبة الحرارية .

## اعلان

## صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احلست القوانين المؤقتة المبينة في القائمة المرفقة الى مجلس الامة فنالت منه قبولا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين اراءه قانوناً دائماً .

١٩٨٦/٥/٦

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

- ١ - قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ معدل لقانون ادارة املاك الدولة والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٠٠٨ تاريخ ١/٦/١٩٨١ .
- ٢ - قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٨ معدل لقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٨٥ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٨ .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٠ معدل لقانون العمل والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٧٤ تاريخ ١٦/١١/١٩٨٠ .

## اعلان بطلان قوانين مؤقتة

## صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقوانين التالية :-

- ١ - القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الطرق المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧١٨ تاريخ ١/٨/١٩٧٧ .
- ٢ - القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ قانون معدل لقانون الطرق المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢١٨٢ تاريخ ١٠/١/١٩٨٣ .
- ٣ - القانون المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧١٤ تاريخ ١/٣/١٩٧٨ .
- ٤ - القانون المؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٢٥ تاريخ ١٦/٤/١٩٨٠ .
- ٥ - القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٨٣ قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٣٦ تاريخ ١/٢/١٩٨٣ بسبب ان ما ورد فيها قد اُقبل في سلب قوانينها اخرى ، فقد صدرت ارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٠٧ تاريخ ٥/٧/١٩٨٦ بالتصديق على بطلان القوانين المذكورة .

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

## امر دفاع رقم ٢ لسنة ١٩٨٦

- استناداً لاحكام المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بتعديل امر الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ المتعلق بأسعار المشتقات النفطية على النحو التالي :-
- ١ - بيع الوقود الثقيل ( زيت الوقود ) لسلطة الكهرباء الاردنية وشركة كهرباء محافظة اربد بـ ٣٦٥ دينار/طن ، يضاف اليها ثلاثة دنانير كاجور نقل في حالة تسليم هذه المادة في العقبة .
  - ٢ - تقوم الخزينة باعادة مبلغ للشركات الصناعية المصدرة والتي تستعمل الوقود الثقيل في انتاجها عن كل طن يتم تصديره بحيث يكون هذا المبلغ مساوياً لكمية الوقود الثقيل اللازمة لانتاج الطن الواحد مضروباً في الفرق بين سعر الوقود الثقيل في السوق المحلية والسعر التشجيعي ٢٥ دينار للطن مضاعفاً اليها ثلاثة دنانير كاجور نقل اذا كان التسليم في العقبة .
  - ٣ - بيع الوقود الثقيل ( زيت الوقود ) للسفن في ميناء العقبة بـ ٣٠ دينار/طن .
  - ٤ - يعمل بهذه الاجراءات ابتداءً من ١/٦/١٩٨٦ وحتى نهاية العام الحالي على ان يعاد النظر بها في نهاية العام وعلى ضوء تغير اسعار الوقود الثقيل في السوق العالمية .
- رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

## تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٦

## تعليمات الدوام والعطل ومواعيد الامتحانات في كليات المجتمع العامة والخاصة صادرة بالاستناد للمادة

( الرابعة ) من قانون وزارة التعليم العالي رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

- المادة ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات الدوام والعطل ومواعيد الامتحانات في كليات المجتمع لعام ١٩٨٦ ويعمل بها ابتداءً من العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧
- المادة ٢ - يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ٨٧/٨٦ صباح يوم الاثنين الموافق ١/٩/١٩٨٦ م .
- المادة ٣ - تخصص الفترة الواقعة بين صباح يوم الاثنين ١/٩/١٩٨٦ ومساء يوم الخميس ١٨/٩/١٩٨٦ لطلبة السنة الثانية لممارسة التدريب العملي في المؤسسات ذات العلاقة بتخصصاتهم وكذلك لاغراض التسجيل للطلبة القدامى والمستجدين .
- المادة ٤ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ٢٠/٩/١٩٨٦ .
- المادة ٥ - يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الاول في الفترة الممتدة من صباح يوم السبت ١٥/١١/١٩٨٦ الى مساء يوم الخميس ٢٠/١١/١٩٨٦ .
- المادة ٦ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول في الفترة الممتدة من صباح يوم السبت ١٧/١/١٩٨٧ الى مساء يوم الخميس ٢٢/١/١٩٨٧ م .
- المادة ٧ - تبدأ عطلة نهاية الفصل الدراسي الاول صباح يوم السبت ٢٤/١/١٩٨٧ وتنتهي مساء يوم الخميس ٢/٥/١٩٨٧ .
- المادة ٨ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ٧/٢/١٩٨٧ م .
- المادة ٩ - يعقد امتحان منتصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ٤/٤/١٩٨٧ الى مساء يوم الخميس ٩/٤/١٩٨٧ م .
- المادة ١٠ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم الثلاثاء ٢/٦/١٩٨٧ الى مساء يوم الاثنين ٨/٦/١٩٨٧ م .
- المادة ١١ - ينتهي دوام الطلبة مساء يوم الاثنين ٨/٦/١٩٨٧ وينتهي دوام الهيئات التدريسية مساء يوم الثلاثاء ١٢/٦/١٩٨٧ م .
- المادة ١٢ - يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الصيفي صباح يوم السبت ٢٧/٦/١٩٨٧ وينتهي مساء يوم الخميس ٢٠/٨/١٩٨٧ م .
- المادة ١٣ - يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الصيفي في الفترة من صباح يوم السبت ١٥/٨/١٩٨٧ الى مساء يوم الخميس ٢٠/٨/١٩٨٧ م .
- المادة ١٤ - يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ٨٧/٨٨ م صباح يوم الثلاثاء ١/٩/١٩٨٧ م .
- المادة ١٥ - يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ٨٧/٨٨ م صباح يوم السبت ١٩/٩/١٩٨٧ م .

هكذا من المأهول



## الاعیاد

## تعطل کلیات المجتمع في الاعیاد والمناسبات التالية :

|  |                          |
|--|--------------------------|
| ١ - عيد رأس السنة الهجرية  | ١ - محرم                 |
| ٢ - عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم  | ١١ تشرين ثاني            |
| ٣ - عيد المولد النبوي الشريف   | ١٢ ربيع الاول            |
| ٤ - عيد الاسراء والمعراج النبوي الشريف   | ٢٧ رجب                   |
| ٥ - عيد العمال   | ١ ايار                   |
| ٦ - عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية  | ٢٥ ايار                  |
| ٧ - عيد الفطر السعيد   | ٢٩ رمضان ولادة خمسة ايام |
| ٨ - يوم الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش   | ١٠ حزيران                |
| ٩ - عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم   | ١١ آب                    |
| ١٠ - عيد الاضحى المبارك  | ٩ ذی الحجة ولادة ٦ ايام  |
| ١ - للموظفين وللطلبة : المسبحين ان يعطوا يوما واحدا في كل من ايام سادس الدنم التالية : - |                          |
| ٢ - اول وثاني ايام عيد الميلاد   |                          |
| ٣ - رأس السنة الميلادية  |                          |
| ٤ - احد الشعانين   |                          |
| ٥ - احد واثنين عيد الفصح   |                          |

## قرار رقم ( ٦/ب ) لسنة ١٩٨٦

قرار معدل لقرار بيع وعرض وتداول واستيراد وتصدير والاتجار بالبذور والتقاوى الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القرار ( قرار معدل لقرار بيع وعرض وتداول واستيراد وتصدير والاتجار بالبذور والتقاوى الزراعية لسنة ١٩٨٦ ) ويقرأ مع القرار رقم ١/ب لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بالقرار الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقرار واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ٣ من المادة الثالثة من القرار الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
ان لا تقل نسبة انبات البذور من النسب المبينة ادناه للجاحضيل التالية : -

| النسبة المئوية | التنوع  | النسبة المئوية | التنوع  |
|----------------|---------|----------------|---------|
| المسموح بها    |         | المسموح بها    |         |
| ٧٥٪            | بندورة  | ٧٥٪            | بندورة  |
| ٧٥٪            | فلفل    | ٦٥٪            | فلفل    |
| ٧٥٪            | بازنجان | ٧٠٪            | بازنجان |
| ٧٠٪            | خير     | ٨٠٪            | خير     |
| ٧٥٪            | كوسا    | ٧٥٪            | كوسا    |
| ٦٠٪            | بطيخ    | ٧٠٪            | بطيخ    |
| ٨٠٪            | نجل     | ٧٠٪            | نجل     |
| ٦٥٪            | زهر     | ٧٠٪            | زهر     |
| ٦٠٪            | شمام    | ٧٥٪            | شمام    |
| ٧٠٪            | سول     | ٧٥٪            | سول     |
| ٧٠٪            | بازنجان | ٨٠٪            | بازنجان |
| ٧٥٪            | فلفل    | ٨٠٪            | فلفل    |

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ١٠ من المادة ٣ من القرار الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
يجب ان لا تقل نسبة انبات البذور المخزنة التي تباعها الشركات الزراعية عن النسب المبينة تاليا ويتم تحديد نسبة انبات بواسطة عينات تؤخذ من مستودعات الشركات بواسطة لجنة من الوزارة .

| النسبة المئوية | التنوع  | النسبة المئوية | التنوع  |
|----------------|---------|----------------|---------|
| المسموح بها    |         | المسموح بها    |         |
| ٧٥٪            | بندورة  | ٧٥٪            | بندورة  |
| ٧٥٪            | فلفل    | ٦٥٪            | فلفل    |
| ٦٥٪            | بازنجان | ٦٥٪            | بازنجان |
| ٧٥٪            | خير     | ٧٥٪            | خير     |
| ٥٥٪            | كوسا    | ٧٥٪            | كوسا    |
| ٧٥٪            | بطيخ    | ٦٥٪            | بطيخ    |
| ٦٠٪            | نجل     | ٦٥٪            | نجل     |
| ٥٥٪            | زهر     | ٧٥٪            | زهر     |
| ٦٥٪            | شمام    | ٧٥٪            | شمام    |
| ٦٥٪            | سول     | ٧٥٪            | سول     |
| ٧٥٪            | بازنجان | ٨٠٪            | بازنجان |

وزير الزراعة  
المهندس احمد دخقان

## البيانات العامة

استنادا لامر الدفاع رقم ٢ عام ١٩٨٢ الصادر من دولة الحكم العسكري العام تقرر ما يلي : -

١ - تحدد الاراضي المحاذية للمياه العامة والمعرضة لها في منطقة سيل الزرقاء بما يلي : -

- الاراضي التي تقع على بعد ٥٠ م من منتصف مجرى السيل وعلى جانبيه بدءا من محطة تنقية الفضلات في الخربة السمراء وحتى منطقة حسيا .
- الاراضي التي تقع على بعد ١٠٠ م من منتصف مجرى السيل وعلى جانبيه بدءا من منطقة حسيا وحتى طواحين العدوان .

٢ - ١ - الاراضي التي تروى بمياه سيل الزرقاء في المنطقة الواقعة ما بين عين غزال وحسيا يسمح فيها بزراعة الخضروات التي تؤكل مطبوخة فقط بالإضافة الى الاشجار المثمرة والحرارية والاعلاف الحيوانية وذلك حفاظا على الصحة العامة .

اما الاراضي الواقعة في هذه المنطقة وتروى بمياه جوفية ( مياه الابار والينابيع والميون ) فيسمح فيها بالزراعة المملحة ( غير المقيده ) .

ب - الاراضي التي تروى بمياه سيل الزرقاء بدءا من طواحين العدوان وحتى جسر جرش فيسمح فيها بزراعة الخضروات التي تؤكل مطبوخة فقط بالإضافة الى الاشجار المثمرة والحرارية والاعلاف الحيوانية وذلك حفاظا على الصحة العامة .

اما الاراضي التي تقع في هذه المنطقة وتروى بمياه جوفية ( اي مياه الابار والينابيع والميون ) فيسمح فيها بالزراعة المملحة ( غير المقيده ) .

٢ - يلغى القرار السابق الصادر في الجريدة الرسمية رقم ٢٢٢٢ تاريخ ١٦/٥/١٩٨٢ .

وزير الزراعة  
المهندس احمد دخقان  
وزير الصحة  
د. زيد حمزة

هكذا من المأهول

## تعليمات تصنيف المقاولين

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٤ -  
بالاستناد لاحكام المادة «٢١» من نظام الاشغال الحكومية رقم «٣٩» لسنة  
١٩٨٢ - الموافقة على « تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٦ »  
بشكلها التالي :-

هكذا من الأشغال

تعليمات تصنيف المقاولين  
صادرة بالاستناد الى المادة رقم ( ٢١ )  
من نظام الاشغال الحكومية رقم ( ٣٩ )  
لسنة ١٩٨٢

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات تصنيف المقاولين لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل

بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني  
المضمنة لها ادناء ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

النظام : نظام الاشغال الحكومية رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢  
الوزارة : وزارة الاشغال العامة  
الوزير : وزير الاشغال العامة  
اللجنة : لجنة تصنيف المقاولين من الفئات الخمس  
الاولى المشكلة بموجب احكام هذه

التعليمات .  
الملحق رقم (١) : الملحق الذي يتضمن تعاريف انواع اشغال  
المقاولات ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه

التعليمات .  
الملحق رقم (٢) : الملحق الذي يتضمن متطلبات التصنيف ويعتبر

جزءا لا يتجزأ من هذه التعليمات .  
المادة ٣ - يتم تصنيف المقاولين في ست فئات هي الفئات الاولى والثانية والثالثة  
والرابعة والخامسة والسادسة وتعتبر كل فئة من الفئات الخمس الاولى

فئة عليا .  
المادة ٤ - (١) يتم تصنيف المقاولين من الفئات الخمس الاولى من قبل لجنة تصنيف

- يشكلها مجلس الوزراء لمدة سنة واحدة على النحو التالي :-
- ٠١ مدير دأشره العطاءات الحكومية
  - ٠٢ ممثل من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ( يسميه الوزير المختص )
  - ٠٣ ممثلين اثنين من وزارة الاشغال العامة ( يسميهما الوزير )
  - ٠٤ ممثل من البنك المركزي الاردني ( يسميه محافظ البنك )
  - ٠٥ ممثل عن القوات المسلحة الاردنية ( يسميه القائد العام )
  - ٠٦ ممثل عن نقابة المهندسين ( يسميه مجلس النقابة )
  - ٠٧ ممثل عن نقابة المقاولين ( يسميه مجلس النقابة )

رئيسا  
مفوضا  
مفوضا  
مفوضا  
مفوضا  
مفوضا  
مفوضا

(ب) تجتمع لجنة تصنيف المقاولين من الفئات الخمس الأولى مرة كل اسبوعين بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً بحضور خمسة من اعضائها على الأقل على ان يكون رئيسها من بينهم . وتتخذ قراراتها بالاجماع او باكثرية اصوات اربعة من اعضائها . وللجنة التصنيف الاستعانة بالخبراء او المختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الامور المتعلقة بمهامها دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

(ج) تقوم اللجنة بالمهام التالية :-

١. النظر في طلبات التصنيف المقدمة من المقاولين والتأكد من صحة الشهادات والوثائق المقدمة مع الطلبات ورفع التنسيبات بشأن تلك الطلبات الى الوزير .
٢. تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل هذه التعليمات كلما دعت الحاجة الى ذلك .
٣. تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل الملحق رقم (١) والملحق رقم (٢) الى الوزير لاترارها كلما دعت الحاجة .

المادة ٥ - أ تقسم اشغال المقاولات لفئات تصنيف المقاولين الى المجالات التالية :-

١. الطرق
٢. الابنية
٣. الكهروميكانيك
٤. المياه والمجارى
٥. الصيانة
٦. الاشغال الاخرى .

(ب) تحدد الاختصاصات التي تدخل في كل مجال من مجالات الاشغال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ويتم تعريف كل منها على الوجه المبين في الملحق رقم (١) .

المادة ٦ - أ يصنف المقاول بـ فئات الخمس الاولى في اختصاص او اكثر بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة .

(ب) يسري قرار التصنيف للفئات الخمس الاولى لمدة سنة واحدة تبدأ من اليوم الاول من شهر حزيران من سنة التصنيف وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ايار من السنة التالية ، واداً تم التصنيف في أي وقت بعد ذلك التاريخ ، ينتهي مفعوله في هذه الحالة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ايار الذي يلي تاريخ التصنيف .

(ج) بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ، للجنة اعادة النظر في تصنيف أي مقاول من الفئات الخمس الاولى في وقت خلال سنة التصنيف اذ دعت الحاجة ، وذلك في ضوء المعلومات المتوفرة لديها عن اوضاع المقاول ومن ممارسته المهنية في تنفيذ اشغاله .

المادة ٧ - أ للوزير - بناء على تنسيب اللجنة - ان يعتبر أي مقاول من الفئات الخمس الاولى ( مقاولاً عاماً ) اذاً تم تصنيفه في الفئة الاولى في اربعة مجالات من مجالات الاشغال المنصوص عليها في المادة (٥) من هذه التعليمات شريطة ان يكون أي من مجالي الطرق و الابنية من بينها .

المادة ٨ - أ يشترط في المقاول الذي يرغب في التصنيف في أي من الفئات الخمس الاولى

التقيد بما يلي :-

١. ان يكون له مكتب ثابت ومناسب لدرجة تصنيفه حسب تقدير اللجنة .
٢. ان يكون مسجلاً لدى وزارة الاشغال العامة .
٣. ان يكون مسجلاً لدى مراتب الشركات او في السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة ، على ان تكون الفاية من التسجيل ممارسة المقاولات دون غيرها .
٤. ان يكون عضواً في نقابة المقاولين الاردنيين .
٥. ان يكون حاصل على رخصة مهنة سارية المفعول .
٦. ان يقدم شهادة من نقابة المهندسين تبين اسماء المهندسين المتفرعين العاملين لديه .
٧. ان يقدم شهادات بنكية تثبت ملاءته المالية وفقاً لما هو متعارف عليه بهذا الشأن .
٨. ان يتوفر لديه الجهاز الاداري والفني والمعدات والخبرة المنصوص عليها في المواد ( ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ) من هذه التعليمات .

المادة ٩ - أ مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة ، تحدد الاجهزة

الادارية والفنية الدائمة والمتفرقة للعمل في المكتب الرئيسي للمقاول التي يشترط توفرها لديه لفئات تصنيفه في أي من الفئات الخمس الاولى بالمواصفات والاعداد الكافية وفقاً لما هو منصوص عليها في الملحق رقم ( ٢ ) .

(ب) يجب ان يتوفر في العاملين في الاجهزة الادارية والفنية المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة المؤهلات والخبرات التالية :-

١. الجهاز المالي :

يشترط في المدير المالي لهذا الجهاز ان يكون حاصل على شهادة جامعية في المحاسبة أو الاقتصاد أو ادارة الاعمال ولديه خبره في الشؤون المالية لمدة لا تقل عن ( ٥ ) سنوات . كما يشترط في المحاسب ان يكون حاصل على شهادة جامعية في المحاسبة ولديه خبرة في هذا المجال لا تقل عن سنتين أو ان يكون حاصل على شهادة في المحاسبة من كلية مجتمع مع خبرة لا تقل عن ( ٥ ) سنوات في مجال المحاسبة أو ان يكون حاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن ( ١٠ ) سنوات .

٢. الجهاز الاداري :

يشترط في المدير الاداري لهذا الجهاز ان تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التالية وذلك وفقاً لفئة تصنيف المقاول :-  
للفئة الاولى :

ان يكون حاصل على شهادة جامعية مع خبرة في مجال الادارة لا تقل عن ( ٥ ) سنوات أو ان يكون حاصل على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الادارة لا تقل عن ( ٨ ) سنوات ، أو ان يكون حاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الادارة لا تقل عن ( ١٢ ) سنة .

هكذا من الأشغال



## - للفتتين الثانية والثالثة :

أن يكون حاصلاً على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ( ٥ ) سنوات ، أو أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية العامة مع خبرة في مجال الإدارة لا تقل عن ( ٨ ) سنوات .

## ٢- الجهاز الفني :

يشترط في "المدير الفني" في هذا الجهاز أن يكون مهندساً مسلماً لدى نقابة المهندسين وتختمه في الاختصاص المعين للعمل فيه لدى المقاول وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسته الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً لفئة تصنيف المقاول :

- للفئة الأولى : ( ١٢ ) سنة منها ( ٨ ) سنوات في تنفيذ المشاريع .
  - للفئة الثانية : ( ٧ ) سنوات منها ( ٥ ) سنوات في تنفيذ المشاريع .
  - للفئة الثالثة : ( ٥ ) سنوات منها ( ٣ ) سنوات في تنفيذ المشاريع .
  - للفئة الرابعة : ( ٣ ) سنوات منها سنتان في تنفيذ المشاريع .
- يشترط في "مهندس المكتب" أن يكون مسلماً لدى نقابة المهندسين واختصاصه في مجال اختصاص المقاول وأن تتوفر لديه الخبرة التالية في ممارسة الأعمال الهندسية كحد أدنى وذلك وفقاً لفئة تصنيف المقاول :

- للفتتين الأولى والثانية : ( ٥ ) سنوات .
  - للفتتين الثالثة والرابعة : ( ٣ ) سنوات .
- يشترط في "مهندس التخمين" أن يكون مسلماً لدى نقابة المهندسين واختصاصه في مجال اختصاص المقاول مع خبرة لا تقل عن سنتين في ممارسة الأعمال الهندسية .
- يشترط في الفنيين من مراقبين ورسميين ومساحين وحاسبي كميات ومحللي مواد أن يكون كل منهم حاصلاً على شهادة من كلية مجتمع مع خبرة لا تقل عن ( ٤ ) سنوات في تنفيذ المشاريع .

**المادة ١٠-** إذا التزم المقاول بتنفيذ أي مشروع ، فيترتب عليه توفير الأجهزة الفنية والإدارية حسب شروط عقد المقاولة لكل مشروع ، وذلك إضافة إلى الأجهزة الدائمة والمتفرقة في مكتبه الرئيسي .

**المادة ١١-** للمدير العام لدى المقاول أن يُشغل منصب المدير الفني أو المدير الإداري بالإضافة إلى كونه مديراً عاماً شريطة أن تتوفر فيه الشروط المقررة لأي من هذين المنصبين . ويشترط في المدير العام في جميع الأحوال أن يكون متفرغاً للعمل في منشأة واحدة .

**المادة ١٢-**

( أ ) يترتب على المقاول تقديم الكشوف والبيانات المتعلقة بالمركبات الإنشائية والمعدات الأخرى والمعامل التي يملكها وذلك لغايات تصنيفه على النحو التالي :

- ١- المركبات الإنشائية : على أن تكون مسجلة لدى إدارة ترخيص المركبات .

٢- المعدات الأخرى التي تعمل بالقوة أو لا تسير على مجلات كالرافعات والخلطات المركزية والمضخات على أن تكون مسجلة في سجل المعدات لدى الوزارة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية .

( ب ) يشترط أن تكون المركبات الإنشائية والمعدات صالحة للاستعمال وأن تبين ملكية المقاول لها سارية المفعول طيلة مدة التصنيف . وعليه أن يُعلم الوزارة عن أي تغيير في ملكيتها ولجنة أن تنسب بتعديل تصنيفه سواءً قام بإعلام الوزارة عن ذلك أو حجب تلك المعلومات عنها .

**المادة ١٣-** الخبرة :

( أ ) يشترط في المقاول الراغب في التصنيف أن تكون لديه خبرة في تنفيذ المشاريع خلال السنوات الثماني السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التصنيف وفقاً لشروط ومواصفات الخبرة المنصوص عليها في الملحق رقم ( ٢ ) ، وأن يقدم البيانات والكشوف التي تثبت تلك الخبرة من المراجع المختصة كأصحاب العمل والمستشارين الذين أشرفوا على تنفيذ المشاريع ووثائق الدفعات النهائية ورخص البناء المتعلقة بها وشهادات تسلم تلك الأشغال .

( ب ) مع مراعاة أحكام المادة ( ١٤ ) من هذه التعليمات وتعليقاً للتفاصيل المقصودة من الفقرة ( أ ) من هذه المادة يشترط في الخبرة في تنفيذ المشاريع للمقاول الراغب في التصنيف ما يلي :

- للفتتين الأولى والثانية - أن لا تقل قيمة كل مشروع من المشاريع التي نكّدها المقاول عن ( ١٠٠ ) ألف دينار .
- للفئة الثالثة - أن لا تقل تلك القيمة عن ( ٥٠ ) ألف دينار لكل مشروع .
- للفئة الرابعة - أن لا تقل تلك القيمة عن ( ٢٥ ) ألف دينار لكل مشروع .
- للفئة الخامسة - أن لا تقل تلك القيمة عن ( ١٠ ) ألف دينار لكل مشروع .

( ج ) يجب أن تشمل خبرة المقاول خلال السنوات الثماني السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب تصنيفه أن يكون قد أنجز مشروعاً واحداً على الأقل بقيمة ثلثي الحد الأعلى المقرر للمشروع الواحد للفئة الأدنى مباشرة، وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق رقم ( ٢ ) ، وأن يكون معدل كفاءة انتاجه السنوي ( Annual Turnover ) خلال السنوات الست السابقة مباشرة لطلب تصنيفه بما لا يقل عن ثلث قيمة المشروع الواحد المحددة للفئة تصنيفه في الملحق المذكور .

( د ) يشترط فيمن يصنف في الفئة الأولى في مجال الطرق أن تشمل خبراته على إنجاز مشروع طريق رئيسي متكامل، وأن يكون قد صنف في ثلاث فئات اختصاصات في مجال الطرق ( خلطات ، جسور ، أشغال ترابية ) ، وبحيث يكون تصنيفه بالفئة الأولى في اثنين منها على الأقل ، وأن تكون له تصنيفه في الاختصاص الثالث في الفئة الثانية على الأقل .

هكذا من المأهول

هـ) لغايات التصنيف تعتمد المشاريع التي قام المقاول بتنفيذها كمقاول رئيسي وذلك بواسطة اجهزته الادارية والفنية ومعداته بما لا يقل عن (٠/٥٥٠) من قيمتها . ولا تقبل الخبرة في أي مشروع اذا كان المقاول أو كل تنفيذ المشروع او تنازل عنه كلياً الى مقاول فرعي على انه اذا تم تنفيذ اي مشروع بواسطة ائتلاف بين المقاولين فيحتسب لكل منهم من الخبرة بنسبة ما أنجزه من المشروع .

و) تحسب الخبرة في تنفيذ الاعمال لأي مقاول فرعي بنسبة ما أنجزه من أي مشروع بصورة فعلية على ان لا يزيد ما يحتسب له في هذه الحالة على (٠/٥٥٠) من قيمة المشروع .

**المادة ١٤-** للمقاول الذي يرغب في تصنيفه في أي من الفئات الأربع الاولى - دون ان تكون لمنشآت الخبرة المقررة المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذه التعليمات - ان يتقدم للتصنيف اعتماداً على خبرته الشخصية التي اكتسبها من تنفيذ الاعمال لحساب الغير ، ولجنة في هذه الحالة - اذا توفرت في المنشأة الجديدة الشروط والمتطلبات الاخرى بكاملها - ان تنسب بتصنيفه في الفئة الأدنى مباشرة للفئة التي يستحقها .

**المادة ١٥-** يترتب على المقاول الرابع في التصنيف في أي من الفئات الاولى والثانية والثالثة ما يلي :-

- أ) ان يحتفظ بدفاتر تجارية منظمة وفقاً للاموال المحاسبية المعتمدة، وان يكون لديه مدقق حسابات قانوني مرخص ، وان يكون له أدراج اسمه في طلب التصنيف .
- ب) ان يقدم لدايرة العطاءات الحكومية في الوزارة الميزانية العمومية التي تبين الاعمال التي نفذها خلال السنة السابقة لتقديم طلب التصنيف والاعمال التي هي قيد التنفيذ، على أن تكون معتمدة من مدقق الحسابات القانوني .
- ج) ان يقدم تقريراً مالياً الى اللجنة على النموذج المقرر لبيان اوضاعه المالية لمشاريعه الملزم بتنفيذها .
- د) ان يقدم للجنة التصنيف الهيكل التنظيمي لمنشآته مع بيان اسماء مالكي الشركة ومهمهم، والملاحيات الادارية والمالية لكل منهم ، والنظام الداخلي للشركة اذا كانت منشأة المقاولات شركة مساهمة خاصة او عامة .

**المادة ١٦-** على المقاول الذي يرغب في ان يمتد في أكثر من مجال واحد او في أكثر من اختصاص في أي مجال ان يقدم للجنة التصنيف ما يلي :-

- أ) ما يثبت قدرته المالية وكفايته الادارية والفنية للقيام بالمسؤوليات المترتبة على كل مجال او اختصاص وذلك حسب الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في هذه التعليمات .
- ب) ان يوفر رأس المال الأكبر المقرر لأي من تلك المجالات او الاختصاصات مضاف اليه ربع رأس المال المقرر للمجالات او الاختصاصات الاخرى .

**المادة ١٧-** لا يجوز ترخيص او تسجيل او تصنيف شركة مقاولات يشترك فيها مقاول اجنبي مع مقاول اردني الا اذا تحققت الشروط التالية :-

- أ) توفر الخبرة المقررة بموجب هذه التعليمات لدى الشريك الاردني حيث انها هي التي تعتمد لغايات ترخيص وتسجيل وتصنيف الشركة في هذه الحالة .
- ب) توفر الاجهزة الادارية والمالية والفنية المقررة لدى الشركة بموجب هذه التعليمات وان يكون المهندسون الاجانب فيها مسجلين لدى نقابة المهندسين وسائر الجهات المختصة وفقاً للتشريعات المعمول بها .
- ج) ان يكون للشريك الاجنبي والمهندسين الاجانب في الشركة وجود فعلي ومستمر في المملكة طيلة مدة التصنيف وذلك لغايات تطبيق المسؤوليات القانونية للشركة والالتزامات المترتبة عليها .

**المادة ١٨-** يترتب على المقاول المصنف المحافظة على توفر جميع الشروط والمتطلبات والاجهزة والمعدات وسائر الامور التي صُنِّفَ على اساسها طيلة مدة التصنيف . ولجنة التصنيف التنسيب للوزير باعادة النظر في تصنيفه او الفاشه في أي وقت اذا خالف احكام هذه المادة .

**المادة ١٩-** يترتب على كل مقاول مصنف في أي من الفئات الخمس الاولى ان يرسل الى دائرة العطاءات الحكومية نسخة من كل عقد مقاوله يلتزم به، وموفاً عن شهادات تسليم الاعمال عند مدورها .

**المادة ٢٠-** يتم تصنيف مقاولي الفئة السادسة من قبل لجنة يشكلها الوزير من خمسة اعضاء ويعين رئيساً لها من بينهم . وتجتمع هذه اللجنة كلما اقتضت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور اكثرية اعضاءها على ان يكون رئيسها من بينهم . وتتولى النظر في طلبات تصنيف المقاولين من الفئة السادسة ورفع تنسيباتها الى الوزير ليصدر قراره بشأنها .

ب) يشترط في المقاول الرابع بالتصنيف في الفئة السادسة ما يلي :  
١. ان يقدم طلبه على النموذج المقرر يحدد فيه المجال الذي يرغب ان يصنف فيه .

٢. ان يكون مسجلاً لدى وزارة الاعمال العامة كمقاول .
٣. ان يكون منتسباً لدى نقابة المقاولين الاردنيين .
٤. ان يكون حاصلاً على رخصة مهن سارية المفعول .
٥. ان تكون لديه المعدات المناسبة لتنفيذ الاعمال للمجال الذي يطلب تصنيفه فيه ، وذلك حسب تقدير اللجنة .

ج) يسري قرار تصنيف المقاول من الفئة السادسة لمدة سنتين من تاريخ صدور قرار الوزير بالموافقة عليه .

**المادة ٢١-** تلقى كل من تعليمات اسس تصنيف المقاولين من الفئة العليا وتعليمات اسس تصنيف المقاولين من الفئة الثانية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣١٤١) الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٧ والتعديلات التي طرأت عليهما .

هكذا من المأهول

الملحق رقم (١)  
تعريف المجالات والاختصاصات  
لأشغال المقاولات

تشمل مجالات الاختصاصات - محلات هي :-

(طرق ، أبنية ، كهروميكانيك ، مياه ومحاري ، صيانة ، أشغال أخرى) .

المجال الأول : (طرق) :

إنشاء الطرق الرئيسية والبلدية كاملة من فتح وتعبيد وتزفيت ويشمل العمل الأشغال الترابية والفرشيات والحسور والعبارات والخلطات الإسفلتية وجميع الأشغال التكميلية من أرصفة ودربزينات وإشارات ..... الخ ، وصيانة تلك الأشغال .

اختصاص (خلطات إسفلتية) :

تجهيز وتنفيذ الخلطات الإسفلتية الساخنة والباردة للطبقات السطحية من الطريق بما في ذلك الترقيع وتجهيز مثل هذه الطبقات وصيانة تلك الأشغال .

اختصاص (أشغال خرسانية/حسور وعبارات) :

إنشاء الحسور والتقاطعات والعبارات لأشغال الطرق والانفاق وعبارات التمرير والإنشاءات الخرسانية الثقيلة والمتخصصة ، وصيانتها .

اختصاص (أشغال ترابية/طرق) :

القيام بأعمال الحفر والردم لأجسام الطرق وتنفيذ الفرشيات والتسويات الخ .

المجال الثاني : (أبنية) :

إنشاء وصيانة مشاريع الأبنية العامة والسكنية والمدارس والمستشفيات والفنادق ومشاريع الإسكان والمباني الصناعية والخرسانية ، بما في ذلك أشغال البنية التحتية والتعديلات والتكاملات بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال ويسمح للمقاول إنشاء المباني المتكاملة من خرسانة مصنعة أو هياكل معدنية ..... الخ .

اختصاص (أبنية خرسانية/مصنعة) :

إنشاء المباني من عناصر خرسانية مسبقة الصنع ويشمل العمل تصنيع العناصر وتركيبها وإنشاء الأبواب والأشغال التكملة والتعديلات لمباني جاهزة للاستعمال وصيانتها . ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع العناصر الخرسانية

اختصاص (أبنية/منشآت معدنية) :

إنشاء المباني المعدنية من ممانع ومستودعات وهياكل ويشمل العمل المباني متكاملة من أساسات وهياكل وتعديلات وتكاملات بحيث تكون جاهزة للاستعمال ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع الهياكل المعدنية .

اختصاص (أبنية حاضرة/بريفاب) :

إنشاء المباني السكنية أو الصناعية أو العامة وغيرها من المواد المعدنية أو الأسمنت أو المبلعمة ، ويشمل العمل المباني متكاملة من أساسات وهياكل وتعديلات وتكاملات بحيث تكون المباني حاضرة للاستعمال ، ويشمل الاختصاص صيانة تلك الأشغال . ويشترط أن يكون المقاول مالكا لمصنع السدي تجهز فيه هذه الأشغال .

المجال الثالث : (كهروميكانيك) :

تنفيذ جميع الأعمال الميكانيكية والكهربائية والمحية مثل تعديلات شبكات المياه والتمريض والغاز والتدفئة والتكييف والتبريد وكهربية إنارة المباني وإنارة الشوارع وأشغال القوى الكهربائية للمنشآت ومحطات التوليد والتحويل الكهربائية وشبكات النقل والتوزيع الكهربائي وتركيب التجهيزات الميكانيكية والكهربائية ومحطات التنقية والفخ ومحطات المجارى والمشاريع الصناعية ، وتشغيلها ، وصيانتها .

اختصاص تعديلات تدفئة وصحي :

عمل تعديلات المباني الميكانيكية والمحية وأنظمة التدفئة وتعديلات المختبرات وشبكات المياه والتمريض الداخلية وتركيب الأجهزة الميكانيكية مثل المراجل والمضخات والفواط ..... الخ ، وتشغيلها ، وصيانتها .

اختصاص تكييف وتبريد :

عمل تعديلات التبريد والتدفئة والتهوية للمباني وأجهزة شبكات الماء الساخن أو بوابي الهواء والمراوح مع تركيب الأجهزة اللازمة وكذلك أشغال الشلاجات للتخزين والاستعمالات الصناعية والطبيعية ويشمل الاختصاص تشغيل الأجهزة وصيانتها .

اختصاص كهرباء/تعديلات مباني :

أشغال تعديلات كهربة المباني السكنية والتجارية والصناعية بما في ذلك تجهيزات الإنارة والقوة والهواتف والتلفزيونات والموتورات ومحطات التحويل والتوليد الخاصة والمصاعد ، وتشغيلها ، وصيانتها .

اختصاص (كهرباء/قوى) :-

تجهيز محطات التوليد ومحطات التحويل الكهربائية للنقل والتوزيع وتشغيلها ، وصيانتها ، وتنفيذ شبكات الفخط العالي والفخط المنخفض فوق الأرض وتحت الأرض ، وتشغيلها ، وصيانتها .

هكذا من الأشغال



اختصاص (كهرباء/إضاءة الشوارع) :

تجهيز تعديلات كهربية الشوارع والمساحات العامة بما فيها تركيب أعمدة الإضاءة والمعدات مع ما يلزمها من محطات تحويل ، وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص (كهرباء/إلكترونيات واتصالات) ذات اللفظ المنخفض) . V . L :

تركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة والأنظمة المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الإلكتروني والقام والأجهزة الإلكترونية وأنظمة الصوت والفيديو والحماية .

اختصاص (محطات تنقية المياه والمجاري والفض) :

تركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة لتنقية المياه والمجاري وفض المياه والمجاري بما فيها من معدات ميكانيكية وكهربائية وأعمال تنعيم الأشغال الحديدية لهذا الغرض ، وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص (مشاريع صناعية) :

ننظم تركيب المصانع بما فيها أجهزة وأنظمة وأنابيب ومحابس صناعية وما يلزم لإنشاء المصانع من اللحام والأشغال المعدنية وتشغيلها وصيانتها .

المجال الرابع : (مياه ومجاري) :

ويشمل المياه والمجاري ومشاريع الري والعرف .

اختصاص مياه ومجاري :

يشمل تعديل أنابيب المياه والصمامات ومحطات الفخ والخزانات وشبكات وإطفاء الحريق ، وتعديد أنابيب المجاري وفرط التفتيش والتجميع ، كما يشمل الأعمال الإنشائية الخاصة بقنوات تمرير مياه السيول ، الخ ، وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص الري والمصرف :

ويشمل مشاريع الري والمصرف وتشمل أنظمة الري واستصلاح الأراضي وما يتعلق بتمرير لائق المياه منها .

المجال الخامس : مجال الصيانة :

اختصاص صيانة إنشائية : ويشمل هذا الاختصاص صيانة الأشغال المدنية من هياكل وأعمال تكملة مثل ترميم الخرسانة والخجر والطوب والقضبان والأرضيات والأشغال المعدنية والمنحور والدهان وعزل السطوح .

اختصاص وصيانة كهروميكانيك : وتشمل صيانة وتشغيل التجهيزات الكهربائية والميكانيكية وتعديلات الغشاء والتبريد وشبكات الإضاءة والقوة الكهربائية والصمامات والتكييف وغيرها .

المجال السادس (أشغال أخرى) :

ملاحظة (يتم التصنيف في اختصاصات محددة من هذا المجال وليس في المجال بعامة) .

اختصاص (حفرات وتعديلات) :

ويشمل هذا الاختصاص أعمال حفر المناجم والأشغال الترابية المتعلقة بها وحفر الانفاق وتبطينها وإنشائها .

اختصاص (سكك حديدية) :

إنشاء خطوط السكك الحديدية وما يلزمها من أشغال تحتية وفرشيات وعوارض ، ومسحات تقاطعات ، وأنظمة النقل السريع والقطارات .

اختصاص (حفر الآبار والحقن) :

يشمل هذا الاختصاص حفر الآبار العميقة والآبار السطحية وحفر الفروز الاختبارية لحس التربة ودراسة طبقاتها ، كما يشمل أيضا عمليات حقن الفروز والآبار وإنشاءات الأساسات الخازنية .

هكذا من الأشغال

هذه من اهل

المحرق رقم ٢٠

1.0V

[illegible]

مداولته ، رأس المال المزمع صرفه رأس المال المشترك المأدبة اما اشتراكات المساهمين فبذلك رأس المال ضمن هذه الجوانب واللافتها صلات

مطبخات تصنيف الفنا ودين

المستوفى

[illegible]

100A







هكذا في الأصل

الملاحق رقم ٢٠٠

[illegible]

المستوفى

[illegible]

هذا من الأصول

1074

المحقق رقم ٢٠ " متطلبات تصنيف المتداولين

[illegible]

المحقق رقم ٢٠ - متطلبات تصنيف المقاولين

[illegible]

1078